

Final Project 1

Code: MGM 496-PMG496

Project Template

Faculty of Management
Midocean University

تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة لضمان الاستدامة المالية
والاجتماعية بالمملكة

أسم الطالب

عبدالرحمن فرحان الحربي

232002173

مشروع تخرج- 1

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. عبدالرحيم نادر

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

التاريخ- الفصل الدراسي

جدول المحتويات

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	3
1.1. المقدمة:	4
1.2. مشكلة الدراسة	4
1.2.1. فجوات على المستوى النظري	5
1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي	5
1.3. أهمية الدراسة	6
1.3.1. على المستوى النظري:	6
1.3.2. على المستوى التطبيقي:	6
1.4. أسئلة الدراسة	7
1.5. أهداف الدراسة	8
1.6. فرضيات الدراسة	9
1.7. نموذج الدراسة	9
1.8. منهجية الدراسة	11
1.9. الدراسة الميدانية	11
1.10. مخطط المشروع المقترح	12
2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة	
1.....	1
	5
2.1. المقدمة:	16
2.2. المتغير المستقل	17
2.3. المتغير التابع	32
2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع	45
2.5. الخاتمة	48

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة:

تُعد الزكاة من أهم أدوات العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية، إذ تمثل نظامًا ماليًا ربانيًا يهدف إلى تحقيق التكافل الاجتماعي، والحد من الفقر، وتوزيع الثروة بشكل عادل بين فئات المجتمع. ومنذ فجر الإسلام، شكّلت الزكاة الركيزة الأساسية لبناء مجتمع متوازن اقتصاديًا واجتماعيًا، يسعى إلى تمكين الفئات الضعيفة وتحقيق التنمية المستدامة في إطار من القيم الدينية والإنسانية (Machado, Bilo & Beazley, 2018).

وفي ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المملكة العربية السعودية ضمن رؤية المملكة 2030، برزت الحاجة إلى تطوير أنماط مبتكرة من إدارة وتوظيف أموال الزكاة، بحيث تنتقل من الدور الإغاثي إلى الدور التنموي المستدام. فقد تبنت الدولة سياسات طموحة لتعزيز الشمول المالي والتمكين الاجتماعي، بهدف بناء مجتمع منتج ومكتفٍ ذاتيًا، وتخفيف الاعتماد على الإعانات المباشرة، ويأتي دعم الأسر المستفيدة من الزكاة في هذا السياق كأحد أبرز المحاور التي تسعى لتحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر محدودة الدخل، بما يساهم في خفض معدلات الفقر، وتحفيز المشاركة الاقتصادية (Alqahtani & Hamdan, 2024).

تشير الدراسات المحلية إلى أن برامج الزكاة في المملكة حققت أثرًا إيجابيًا في تحسين المستوى المعيشي للأسر المستفيدة، إلا أن معظمها ما زال يعتمد على نمط الدعم المالي المباشر، دون توجيه كافٍ نحو بناء القدرات أو إنشاء مشاريع إنتاجية مستدامة (الشمري، 2020)، وهذا ما يفتح المجال نحو تطوير سياسات جديدة تركز على التحول من "الرعاية" إلى "التمكين"، من خلال مشاريع استثمارية صغيرة تمول من أموال الزكاة، وتُدار بالشراكة بين الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني (الغامدي، 2022).

وانطلاقًا من هذا السياق، تبرز أهمية البحث في كيفية تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية، إذ يمثل ذلك خطوة نوعية نحو بناء نموذج سعودي رائد في مجال التنمية القائمة على الزكاة، ويُتوقع أن تساهم هذه المشاريع في تمكين الأسر من الاعتماد على الذات، وزيادة مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية، وتعزيز التكافل المجتمعي. وبذلك، يتحقق التكامل بين المقاصد الشرعية للزكاة وأهداف التنمية المستدامة الوطنية.

1.2. مشكلة الدراسة

تُعدّ الزكاة إحدى الركائز الأساسية في النظام المالي والاجتماعي الإسلامي، لما لها من دور محوري في معالجة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، غير أن الممارسة الفعلية في كثير من الدول الإسلامية، ومنها المملكة العربية السعودية، ما زالت تتركز في الجانب الإغاثي القصير المدى أكثر من الجانب التنموي المستدام، فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الجهات الرسمية ومؤسسات الزكاة والجمعيات الخيرية في دعم الأسر المستفيدة، إلا أن واقع تلك الأسر يُظهر استمرار اعتمادها على المساعدات المالية المباشرة دون تحقيق تحول فعلي نحو التمكين الاقتصادي الذاتي أو تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية المنشودة (الشمري، 2020؛ الغامدي، 2022)، ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في وجود فجوة بين الدور المتوقع للزكاة كأداة تنموية، وبين الدور القائم في الواقع العملي.

1.2.1. فجوات على المستوى النظري

تُظهر المراجعة النظرية للأدبيات أن معظم الدراسات السابقة ركزت على أثر الزكاة في تحسين مستويات المعيشة أو الحد من الفقر دون التعمق في نموذج الزكاة التنموي القائم على الاستثمار في قدرات الأسر (Gallien et al., 2024)، كما أن البحوث القليلة التي تناولت الزكاة كأداة للتمكين الاقتصادي لم تُقدّم إطاراً متكاملًا يربط بين تمويل الزكاة ومشاريع التنمية الاجتماعية المستدامة داخل سياق الاقتصاد السعودي. إضافة إلى ذلك، يلاحظ ضعف التكامل بين النظريات الحديثة في الاستدامة الاجتماعية والشمول المالي وبين المفاهيم الشرعية والتنموية للزكاة (Osabohien et al., 2025)، وهذه الفجوات النظرية تبين الحاجة إلى بناء تصور علمي يربط بين وظيفة الزكاة كأداة تمويل اجتماعي وبين دورها في تعزيز الاستدامة الأسرية والاقتصادية ضمن إطار تنموي حديث ومتسق مع رؤية المملكة 2030...

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي

أما على الصعيد التطبيقي، فبرغم تعدد المبادرات والبرامج التي تنفذها الهيئة العامة للزكاة والجهات الخيرية لدعم الأسر المحتاجة، إلا أن أغلب هذه البرامج ما زال يركز على المساعدات النقدية الدورية، دون وجود آليات كافية لتحويل هذه المساعدات إلى مشاريع إنتاجية ذات عائد مستدام (الشمري، 2020؛ الغامدي، 2022).

كما تقتقر أغلب البرامج إلى نظم متابعة وتقييم لقياس الأثر التنموي طويل المدى على الأسر المستفيدة، سواء من حيث رفع مستوى الدخل أو تحقيق الاكتفاء الذاتي، كذلك يلاحظ محدودية التنسيق بين مؤسسات الزكاة، والجهات الداعمة للتمويل الصغير، وبرامج التدريب والتمكين، ما يقلل من فاعلية الجهود التكاملية في تحقيق التنمية الشاملة للأسر محدودة الدخل (Machado et al., 2018)، تظهر فجوة تطبيقية واضحة تتعلق بكيفية تصميم وتنفيذ مشاريع زكوية تنموية تضمن الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر المستفيدة في المملكة..

وبناءً على ما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما سبل تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية

والاجتماعية في المملكة العربية السعودية؟

1.3. أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول أحد المسارات التنموية الحيوية في المملكة العربية السعودية، وهو تحويل الزكاة من أداة إغاثية إلى أداة تمكينية مستدامة تعزز من قدرة الأسر محدودة الدخل على تحقيق الاكتفاء الذاتي والمشاركة في التنمية الوطنية، فمع تزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية، برزت الحاجة إلى إيجاد مقاربات علمية جديدة تُعيد توظيف أموال الزكاة في مشاريع إنتاجية وتنموية تحقق الأثر المزدوج: الاستدامة المالية للأسر والاستقرار الاجتماعي للمجتمع.

1.3.1. على المستوى النظري:

– توضيح الدور التنموي للزكاة بوصفها أداة للتمكين الاقتصادي والاستدامة الاجتماعية وليس مجرد وسيلة إعانة مؤقتة.

– تسهم في توسيع الإطار المفاهيمي للزكاة عبر دمجها مع مفاهيم التنمية المستدامة والشمول المالي والتمكين الأسري.

– تقدم نموذجًا نظريًا جديدًا لتنفيذ مشاريع الزكاة بما يتوافق مع توجهات رؤية المملكة 2030.

- ترفد الأدبيات العلمية بدراسة معاصرة تربط بين الزكاة والاقتصاد الاجتماعي التضامني.
- تمثل مرجعاً علمياً للباحثين في مجالات الاقتصاد الإسلامي والتنمية الاجتماعية والتمكين الأسري.

1.3.2. على المستوى التطبيقي:

- تساعد الجهات الزكوية والخيرية في تصميم برامج تنمية مستدامة للأسر المستفيدة.
- تدعم تحويل المستفيدين من الزكاة إلى أسر منتجة من خلال مشاريع صغيرة مدعومة.
- تسهم في تحسين آليات إدارة وتقييم برامج الزكاة لقياس أثرها الاقتصادي والاجتماعي.
- تعزز التكامل بين الهيئة العامة للزكاة وبرامج التمويل الصغير والتدريب المهني والتمكين الأسري.
- تقدم توصيات عملية لتطوير سياسات وطنية تحقق الاستدامة المالية والاجتماعية للفئات محدودة الدخل..

1.4. أسئلة الدراسة

السؤال الرئيس للدراسة: ما أثر تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة، بأبعادها (الاقتصادي، الاجتماعي، الإداري/المؤسسي، والتنموي)، على تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر المستفيدة في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية

1. ما أثر البعد الاقتصادي لمشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة في تعزيز مصادر الدخل وتحقيق الاستقلال المالي للأسر؟
2. ما أثر البعد الاجتماعي لمشاريع الدعم في تحسين جودة الحياة، وتنمية رأس المال الاجتماعي، وتعزيز الاندماج المجتمعي للأسر المستفيدة؟

3. ما أثر البعد الإداري/المؤسسي (كالشفافية، الحوكمة، جودة الخدمات، وكفاءة التوزيع) على فعالية مشاريع الزكاة في خدمة الأسر وتحقيق أثر مستدام؟
4. ما أثر البعد التنموي للمشاريع الزكوية في تمكين الأسر من التحول من الاعتماد على المساعدات المباشرة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي عبر التدريب والدعم الإنتاجي؟
5. إلى أي مدى يسهم التكامل بين أبعاد تطوير مشاريع الدعم في تعزيز الاستدامة المالية والاجتماعية بصورة شمولية لدى الأسر المستفيدة؟
6. ما أبرز التحديات والفجوات التي تواجه مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة، وكيف تؤثر هذه التحديات في مستوى قدرتها على تحقيق أهدافها التنموية؟

1.5. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بأبعادها (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد الإداري/المؤسسي، والبعد التنموي) على تعزيز الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر بالمملكة العربية السعودية، وذلك من خلال استقصاء مستوى كفاءة هذه المشاريع، وفاعلية آليات تنفيذها، وقدرتها على التحول من الرعوية إلى التمكين التنموي طويل المدى.

الأهداف الفرعية

1. تحديد أثر البعد الاقتصادي لمشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة على قدرتها على تحقيق مصادر دخل مستقرة، وقياس مستوى التحسن في مؤشرات الأمن المالي والاستقلال الاقتصادي لدى الأسر.
2. تحليل أثر البعد الاجتماعي لمشاريع الدعم على تعزيز جودة الحياة، وبناء رأس المال الاجتماعي، وتنمية مهارات الاندماج المجتمعي لدى الأسر المستفيدة.
3. تقييم أثر البعد الإداري/المؤسسي للبرامج الزكوية (كالشفافية، الحوكمة، كفاءة التوزيع، ونوعية الخدمات) في تحسين فعالية الدعم وضمان وصوله للأسر الأكثر احتياجاً بطريقة مستدامة.
4. دراسة أثر البعد التنموي للمشاريع على انتقال الأسر من تلقي المساعدة المباشرة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي عبر برامج التدريب، والتمكين المهني، ودعم المبادرات الإنتاجية الصغيرة.

5. تقديم نموذج عملي يوضح دور تطوير مشاريع الزكاة في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، خصوصاً في مجالات التمكين الاجتماعي، تخفيض معدلات الفقر، وتعزيز المسؤولية التنموية.

1.6. فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بأبعادها (الاقتصادي، الاجتماعي، الإداري/المؤسسي، والتنموي) وبين تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر المستفيدة في المملكة العربية السعودية.

الفرضيات الفرعية:

1. الفرضية الأولى: (H1) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد الاقتصادي لمشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة وبين تحقيق الاستدامة المالية للأسر المستفيدة.
2. الفرضية الثانية: (H2) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد الاجتماعي لمشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة وبين تحقيق الاستدامة الاجتماعية للأسر المستفيدة.
3. الفرضية الثالثة: (H3) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد الإداري/المؤسسي لمشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة وبين فاعلية تلك المشاريع في تحقيق أهدافها التنموية.
4. الفرضية الرابعة: (H4) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد التنموي لمشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة وبين قدرتها على تمكين الأسر من الانتقال من الاعتماد إلى الإنتاج والاستقلال المالي.

1.7. نموذج الدراسة

يعتمد النموذج المفاهيمي للدراسة على تحليل أثر أبعاد تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بوصفها متغيرات مستقلة على الاستدامة المالية والاجتماعية بوصفها المتغير التابع. ويرتكز النموذج على إطار نظري يعتبر أن فعالية برامج الزكاة لا تتحقق فقط من خلال الدعم المباشر، بل عبر منظومة متكاملة تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتمكينية.

أولاً: المتغيرات المستقلة (أبعاد تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة)

1. البعد الاقتصادي

يشمل تحسين الدخل، دعم المشاريع الصغيرة، توفير أدوات الإنتاج، وبرامج التمويل.

2. البعد الاجتماعي

يتضمن جودة الحياة، بناء رأس المال الاجتماعي، الدعم المجتمعي، وبرامج تنمية المهارات الأسرية.

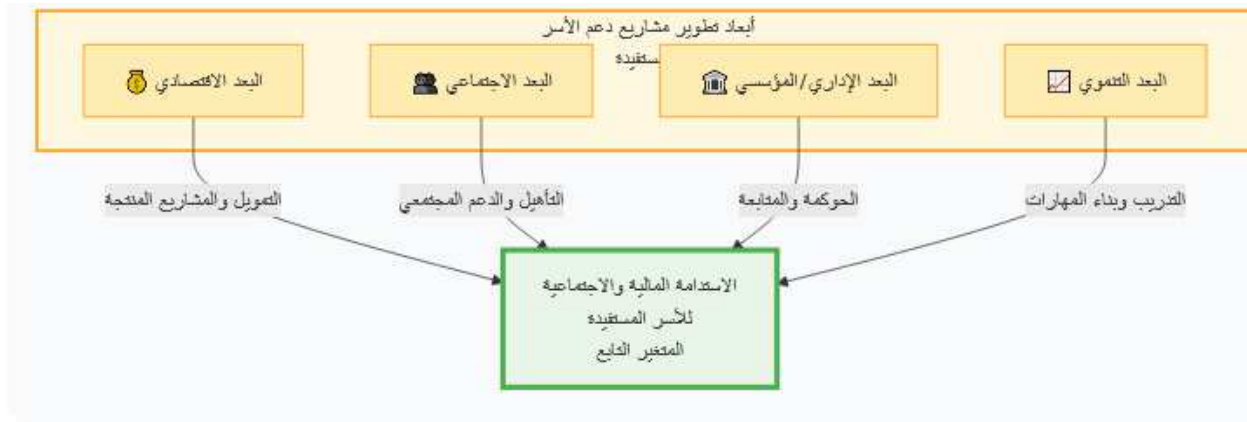
3. البعد الإداري/المؤسسي

يشمل الحوكمة، جودة الخدمات، آليات التوزيع، كفاءة المتابعة، والشفافية.

4. البعد التنموي

يتضمن التدريب، التمكين المهني، الإرشاد، وبرامج تحويل الأسر من الرعاية إلى الإنتاج.

ثانياً: المتغير التابع : الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر المستفيدة من الزكاة



1.8. منهجية الدراسة

ستعتمد الدراسة منهجاً وصفيّاً تحليلياً يُمكن من تناول الظاهرة المدروسة بصورة منهجية، حيث سيتم في المرحلة المقبلة تحديد أبعاد تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بدقة، وصياغة إطار نظري شامل يستند إلى الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة. وسيتم في هذه المرحلة تصميم الأداة البحثية المناسبة، غالباً استبانة مقننة، تتضمن مؤشرات قابلة للقياس تغطي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتنموية للمشاريع، إضافة إلى مؤشرات تقيس مستويات الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر. كما سيتم العمل على التحقق من صدق الأداة وثباتها قبل تطبيقها ميدانياً.

وفي الخطوة اللاحقة، ستجرى عملية جمع البيانات من عينة ممثلة من الأسر المستفيدة من مشاريع الزكاة، مع مراعاة التنوع الجغرافي والديموغرافي لضمان شمول النتائج ودقتها. وسيُعتمد في تحليل البيانات على الأساليب الإحصائية المناسبة، مثل التحليل الوصفي، الانحدار المتعدد، ومعاملات الارتباط، بهدف اختبار الفرضيات واستخلاص العلاقات بين المتغيرات. كما ستُفسّر النتائج في ضوء الأدبيات النظرية والإطار المفاهيمي للدراسة، ليتم في نهاية العمل البحثي تقديم استنتاجات واضحة وتوصيات عملية تسهم في تطوير مشاريع الزكاة وتعزيز أثرها في تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر.

1.9. الدراسة الميدانية

تمثل منطقة التطبيق إحدى البيئات الاجتماعية التي تتسم بدرجة واضحة من التنوع السكاني وتباين الخصائص الديموغرافية، حيث تضم تجمعات حضرية تتجاور فيها الأحياء الحديثة مع الأحياء التقليدية، الأمر الذي يعكس طبيعة المجتمع المحلي وتركيبته. وتُعد هذه البيئة مثلاً لامتزاج الأنماط المعيشية المختلفة، بما يمنح الدراسة مجالاً في فهم احتياجات الأسر المستفيدة من مشاريع الدعم الزكوي في سياقات متباينة من حيث المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وتتصف المنطقة بوجود منظومة مؤسسات خيرية وزكوية فاعلة تقدم دعماً منتظماً للأسر المحتاجة، وتعمل في إطار تنظيمي يتسم بالهيكلية والحوكمة. كما تتميز هذه المؤسسات بشبكة علاقات واسعة مع الجهات الحكومية

والقطاع غير الربحي، مما يعزز قدرتها على الوصول إلى الأسر وتقديم الخدمات بشكل منسق. ويتيح وجود هذه المنظمات بيئة مناسبة لرصد كيفية انعكاس جهودها على واقع الأسر المستفيدة.

ويلاحظ في مكان الدراسة تفاوت في مستويات التنمية بين الأحياء، إذ توجد مناطق تشهد حركة اقتصادية وتجارية نشطة، في مقابل مناطق أخرى يغلب عليها الطابع السكني البسيط ويستقر فيها عدد من الأسر من ذوي الدخل المحدود. هذا التفاوت يعكس دينامية اجتماعية واقتصادية يمكن أن تُظهر اختلافاً في أثر مشاريع الدعم بين الأسر وفق موقعها الجغرافي وظروفها الحياتية.

وتتميز البيئة أيضاً بتعدد الأنشطة المهنية والمشاريع الصغيرة التي تنتشر بين أفراد المجتمع، بما في ذلك الحرف المنزلية، والأنشطة التجارية متناهية الصغر، والمبادرات الأسرية الإنتاجية. ويسهم هذا التنوع في تكوين صورة واضحة عن مدى استعداد الأسر للدخول في مسارات الاستدامة الاقتصادية، ومدى توافق البيئة المحلية مع تنفيذ مشاريع تمكين وتنمية تعتمد على مهارات المجتمع وموارده المتاحة.

1.10. مخطط المشروع المقترح

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1. مقدمة الدراسة
2. مشكلة الدراسة
3. أسئلة الدراسة
4. أهداف الدراسة
5. أهمية الدراسة
6. فرضيات الدراسة
7. نموذج الدراسة المفاهيمي

8. منهجية الدراسة

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: المتغير المستقل – تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة
ويتضمن تناولاً علمياً شاملاً لأبعاد المتغير المستقل، مثل:

- البعد الاقتصادي
 - البعد الاجتماعي
 - البعد الإداري/المؤسسي
 - البعد التنموي
- إضافة إلى الأسس النظرية، الأدبيات ذات الصلة، التجارب الدولية والمحلية، وأبرز التحديات المرتبطة بتطوير المشاريع الزكوية.

المبحث الثاني: المتغير التابع – الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر

ويتضمن توضيح المفهوم والأبعاد النظرية للاستدامة المالية والاجتماعية، وعرض نماذج التمكين الاقتصادي والاجتماعي، وعوامل الاستقرار المالي وجودة الحياة، وأدوار البرامج الاجتماعية في تحقيق الاستدامة لدى الأسر المستفيدة.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

1. وصف مجتمع الدراسة وعينتها
2. أداة الدراسة (الاستبانة أو غيرها) ووصف بنودها
3. صدق وثبات الأداة
4. أساليب المعالجة الإحصائية

5. عرض النتائج الميدانية وتحليلها في ضوء الإطار النظري

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

1. النتائج الرئيسة المرتبطة بالفرضيات

2. مناقشة النتائج وربطها بالإطار النظري والأدبيات السابقة

3. توصيات عملية لتطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة

4. اقتراحات لدراسات مستقبلية

2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1. المقدمة:

يُعد موضوع تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة من الموضوعات الحيوية التي تحظى باهتمام متزايد في المملكة العربية السعودية، خاصة في ظل التوجهات الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 التي تركز على تحقيق التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي لجميع فئات المجتمع. تمثل الزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة وأداة اقتصادية واجتماعية فاعلة في معالجة قضايا الفقر والحاجة، وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع. ومع التطورات المتسارعة في أساليب إدارة وتوزيع الزكاة، برزت الحاجة إلى تطوير مشاريع متكاملة تستهدف الأسر المستفيدة بطريقة تضمن تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية على المدى البعيد، وليس مجرد تقديم المساعدات المؤقتة التي قد لا تحدث تغييراً جذرياً في أوضاع هذه الأسر.

إن الانتقال من نموذج المساعدات المباشرة والإغاثية إلى نموذج التمكين والتنمية المستدامة يمثل نقلة نوعية في فلسفة العمل الزكوي والخيري، حيث أصبح التركيز منصّباً على بناء القدرات وتطوير المهارات وخلق فرص عمل مستدامة للأسر المحتاجة بدلاً من الاكتفاء بالدعم المالي المباشر الذي قد ينتهي أثره بمجرد استهلاكه. هذا التحول يتطلب فهماً عميقاً لطبيعة المشاريع التطويرية التي يمكن أن تحدث فرقاً حقيقياً في حياة الأسر المستفيدة، وكذلك إدراك الأبعاد المتعددة لهذه المشاريع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية أو تنمية.

تأتي أهمية هذا الإطار النظري من كونه يسلط الضوء على العلاقة المتداخلة بين تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بأبعادها المختلفة وبين تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية لهذه الأسر. فالبعد الاقتصادي يركز على تمكين الأسر اقتصادياً من خلال توفير مصادر دخل ثابتة ومستدامة، بينما يهتم البعد الاجتماعي بتحسين المكانة الاجتماعية للأسر وتعزيز تماسكها وقدرتها على المشاركة الفاعلة في المجتمع. أما البعد الإداري والمؤسسي فيتعلق بكفاءة وفاعلية إدارة هذه المشاريع وحوكمتها، في حين يركز البعد التنموي على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة على مستوى الأسرة والمجتمع.

ومن جانب آخر، فإن مفهوم الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر يمثل الهدف النهائي الذي تسعى إليه كافة جهود التطوير والتمكين، حيث تعني الاستدامة المالية قدرة الأسرة على تحقيق دخل مستمر ومستقر يكفي لتلبية احتياجاتها الأساسية والمستقبلية دون الحاجة إلى الاعتماد على المساعدات الخارجية، بينما تشير الاستدامة

الاجتماعية إلى قدرة الأسرة على الحفاظ على تماسكها الاجتماعي وتحسين نوعية حياة أفرادها والمساهمة في التنمية المجتمعية. وبذلك، يصبح الفهم العميق لكلا المتغيرين - المستقل والتابع - وطبيعة العلاقة بينهما أمراً ضرورياً لتصميم سياسات وبرامج فاعلة تحقق الأهداف المرجوة.

يهدف هذا الإطار النظري إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة حول المتغيرات الأساسية للدراسة، من خلال استعراض الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات العلاقة، مع التركيز على السياق السعودي الذي يتميز بخصوصية ثقافية ودينية واقتصادية واجتماعية تجعل من دراسة هذا الموضوع ذات أهمية خاصة. كما يسعى هذا الإطار إلى بناء قاعدة معرفية صلبة تساعد في فهم الظاهرة محل الدراسة وتمهد الطريق للدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي اللاحق.

2.2. المتغير المستقل

2.2.1. تمهيد

تُعتبر الزكاة من أهم أدوات الحماية الاجتماعية والتكافل في المجتمعات الإسلامية، وقد شهدت آليات صرفها وإدارتها تطوراً كبيراً على مر العصور، حيث انتقلت من الصرف الفردي التقليدي إلى الأنظمة المؤسسية المنظمة التي تعتمد على معايير محددة وآليات حوكمة واضحة. في المملكة العربية السعودية، تحظى الزكاة بمكانة خاصة نظراً للطبيعة الإسلامية للدولة والتزام المجتمع السعودي بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، مما جعل من مؤسسات الزكاة والعمل الخيري قطاعاً حيوياً يساهم بفاعلية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية (Sawmar & Mohammad, 2019).

مع تزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بعض الأسر في المملكة، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في أساليب استخدام أموال الزكاة بطريقة تضمن التأثير الأعظم والأطول أمداً على حياة المستفيدين. وهنا ظهر مفهوم "تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة" كنموذج متطور يتجاوز الصدقات التقليدية والمساعدات الآنية إلى إقامة مشاريع تنموية متكاملة تستهدف تمكين الأسر اقتصادياً واجتماعياً ومؤسسياً وتنموياً. (Machado et al., 2018) هذا التوجه يتماشى مع الاتجاهات العالمية في مجال التنمية المستدامة التي تؤكد على أهمية بناء القدرات الذاتية للأفراد والأسر بدلاً من الاعتماد على المساعدات المؤقتة.

إن تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة لا يقتصر على توفير الموارد المالية فقط، بل يشمل منظومة متكاملة من البرامج والخدمات التي تستهدف تحسين الأوضاع المعيشية للأسر من خلال عدة محاور رئيسية. فالبعد الاقتصادي يركز على توفير فرص الدخل المستدام من خلال إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو تقديم التدريب المهني الذي يؤهل أفراد الأسر للدخول إلى سوق العمل. أما البعد الاجتماعي فيهتم بتحسين المكانة الاجتماعية للأسر وتعزيز التماسك الأسري والاندماج المجتمعي. والبعد الإداري والمؤسسي يضمن أن تكون هذه المشاريع محكومة بمعايير مهنية عالية من الشفافية والمساءلة والكفاءة. بينما يسعى البعد التنموي إلى تحقيق تأثير شامل على مستوى تنمية الموارد البشرية وتحسين نوعية الحياة (Alqahtani & Hamdan, 2024).

تمثل المملكة العربية السعودية نموذجاً متميزاً في هذا المجال، حيث تعمل العديد من المؤسسات الحكومية والجمعيات الخيرية على تطوير برامج مبتكرة لدعم الأسر المحتاجة، وذلك في إطار رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تعزيز القطاع غير الربحي وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة. ومن أبرز هذه المبادرات برامج التمكين الاقتصادي للأسر المنتجة، وبرامج التدريب والتأهيل المهني، وبرامج دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، بالإضافة إلى برامج التمكين الاجتماعي التي تستهدف تحسين الظروف الاجتماعية للأسر المستفيدة (الصبيحي، 2025).

2.2.2 مفهوم تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة

يُعرف مفهوم تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بأنه عملية منهجية ومنظمة تهدف إلى تصميم وتنفيذ وإدارة مجموعة من البرامج والمشاريع التنموية التي تستخدم أموال الزكاة كمصدر أساسي أو تكميلي للتمويل، بهدف تحسين الأوضاع المعيشية للأسر المستحقة للزكاة وتمكينها من تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال المالي على المدى الطويل (الغامدي، 2022). هذا المفهوم يتجاوز الإطار التقليدي لصرف الزكاة الذي يركز على المساعدات النقدية أو العينية المباشرة، إلى إطار أكثر شمولية يعتمد على مبادئ التنمية المستدامة والتمكين الاقتصادي والاجتماعي.

من الناحية الفقهية والشرعية، يستند مفهوم تطوير مشاريع الزكاة إلى المقاصد العامة للشريعة الإسلامية التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع وحفظ كرامة الإنسان وتوفير حياة كريمة له. فالزكاة لا تهدف فقط

إلى سد الحاجة الآنية للفقراء والمساكين، بل تسعى إلى إخراجهم من دائرة الفقر بشكل دائم وتحويلهم من مستحقين للزكاة إلى مزيكين قادرين على العطاء والمساهمة في التنمية الاقتصادية. (Gallien et al., 2024)

هذا التوجه يتوافق مع اجتهادات الفقهاء المعاصرين الذين أجازوا استخدام أموال الزكاة في المشاريع التنموية التي تحقق مصلحة دائمة للمستحقين، بشرط أن تكون هذه المشاريع موجهة لفئات مستحقة شرعاً ومحقة لشروط الصرف الشرعية.

من المنظور الإداري والتنموي، يشير مفهوم تطوير مشاريع دعم الأسر إلى مجموعة من العمليات المترابطة التي تبدأ بتحديد الاحتياجات الفعلية للأسر المستهدفة من خلال دراسات ميدانية دقيقة، ثم تصميم برامج ومشاريع تلبي هذه الاحتياجات بطريقة فعالة ومستدامة، يليها التنفيذ الاحترافي لهذه المشاريع مع المتابعة والتقييم المستمر لضمان تحقيق الأهداف المرجوة (الشمري، 2020). هذه العمليات تتطلب بنية مؤسسية متطورة تتمتع بالكفاءة الإدارية والمالية، وتعتمد على معايير الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة.

يتضمن مفهوم التطوير في هذا السياق عدة أبعاد مهمة، أولها البعد الابتكاري الذي يركز على استحداث أساليب جديدة وغير تقليدية في دعم الأسر المستفيدة، بحيث تتجاوز الطرق التقليدية إلى أساليب أكثر فاعلية وتأثيراً. ثانياً، البعد المؤسسي الذي يؤكد على ضرورة بناء قدرات المؤسسات القائمة على إدارة الزكاة لتكون قادرة على تصميم وتنفيذ مشاريع تنموية معقدة. ثالثاً، البعد التشاركي الذي يشدد على أهمية إشراك المستفيدين أنفسهم في عملية التخطيط والتنفيذ، بحيث يكونون شركاء فاعلين وليسوا مجرد متلقين سلبيين للمساعدات (Rasool, 2020).

كما يتضمن المفهوم أيضاً فكرة التكامل بين مختلف أنواع الدعم، فالمشاريع التطويرية الناجحة لا تقتصر على البعد المالي فقط، بل تدمج بين الدعم المالي والتدريب والتأهيل والإرشاد والمتابعة، مما يخلق منظومة متكاملة من الخدمات التي تضمن نجاح الأسر المستفيدة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي (الكاتب، 2022). هذا النهج الشمولي يعكس فهماً عميقاً لطبيعة المشكلات التي تواجه الأسر المحتاجة، والتي غالباً ما تكون متعددة الأبعاد وتتطلب حلولاً متكاملة وليس معالجات جزئية.

2.2.3 أهمية تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة

تتبع أهمية تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة من عدة اعتبارات جوهرية تتعلق بالأبعاد الدينية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية. فمن الناحية الدينية والشرعية، تُعد الزكاة ركناً أساسياً من أركان الإسلام، وقد جعلها الشارع الحكيم وسيلة لتحقيق التكافل الاجتماعي وتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وعندما يتم توظيف أموال الزكاة في مشاريع تطويرية مستدامة، فإن ذلك يحقق مقاصد الشريعة بصورة أعمق وأشمل، حيث لا يقتصر الأمر على سد حاجة مؤقتة، بل يمتد إلى بناء قدرات دائمة للأسر المستفيدة (Shahid et al., 2024).

من المنظور الاقتصادي، تساهم المشاريع التطويرية المدعومة من الزكاة في تحفيز النشاط الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي. فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، تمكن هذه المشاريع الأسر من تحقيق دخل مستدام يحسن من مستوى معيشتها ويزيد من قدرتها الشرائية، مما ينعكس إيجاباً على استهلاكها وإدخارها. أما على مستوى الاقتصاد الكلي، فإن تمكين عدد كبير من الأسر اقتصادياً يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وخفض معدلات البطالة، وتقليل الاعتماد على الدعم الحكومي، وزيادة الإيرادات الضريبية على المدى البعيد (الغامدي، 2022). كما أن هذه المشاريع تعمل على تنويع مصادر الدخل للأسر وتقليل اعتمادها على مصدر واحد، مما يعزز من مرونتها الاقتصادية وقدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية.

على الصعيد الاجتماعي، تكمن أهمية هذه المشاريع في قدرتها على تحسين المكانة الاجتماعية للأسر المستفيدة واستعادة كرامتها، حيث ينتقل أفراد هذه الأسر من وضع التلقي السلبي للمساعدات إلى وضع الإنتاج والمساهمة الفاعلة في المجتمع. هذا التحول له آثار نفسية واجتماعية عميقة، إذ يعزز من الثقة بالنفس والشعور بالاستقلالية والقدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة (حسين وعبد الوهاب، 2021). كما أن نجاح الأسر في مشاريعها يحسن من تماسكها الداخلي ويقلل من المشكلات الأسرية التي غالباً ما تنتج عن الضغوط المالية المستمرة.

من الناحية التنموية، تمثل مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة أداة فاعلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة، وخاصة الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر (الهدف الأول)، والقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي (الهدف الثاني)، والمساواة بين الجنسين (الهدف الخامس)، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف الثامن)، والحد من عدم المساواة (الهدف العاشر). هذا التوافق بين مقاصد الزكاة الإسلامية

وأهداف التنمية المستدامة يجعل من هذه المشاريع رافداً مهماً لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات الإسلامية عموماً والمجتمع السعودي خصوصاً. (Harahap et al., 2023)

إضافة إلى ذلك، تكتسب هذه المشاريع أهمية خاصة في سياق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، وتعزيز القطاع غير الربحي ليساهم بنسبة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي. ففي هذا الإطار، تمثل مشاريع الزكاة التطويرية أحد المحاور المهمة لتحقيق هذه الأهداف، حيث تساهم في خلق فرص عمل جديدة، ودعم ريادة الأعمال، وتمكين الفئات المستضعفة اقتصادياً واجتماعياً (الصبيحي، 2025). كما أن الاهتمام المتزايد بتطوير القطاع غير الربحي وتعزيز الحوكمة والشفافية في إدارة مؤسسات الزكاة يعكس أهمية هذا المجال في تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

2.2.4 أهداف تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة

تتعدد الأهداف التي تسعى مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة إلى تحقيقها، وتتنوع هذه الأهداف بين المباشرة وغير المباشرة، وبين القصيرة والطويلة المدى. يأتي في مقدمة هذه الأهداف الهدف الأساسي المتمثل في تمكين الأسر المستفيدة اقتصادياً من خلال توفير مصادر دخل مستدامة ومستقرة تغنيها عن الحاجة إلى المساعدات المستمرة. هذا الهدف يتحقق من خلال عدة آليات منها إنشاء المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر للأسر، أو تدريب أفرادها على مهارات مهنية تؤهلهم للدخول إلى سوق العمل، أو دعم المشاريع القائمة بالفعل لزيادة إنتاجيتها وربحياتها (الخطيب والمالكي، 2021).

الهدف الثاني يتعلق بتحسين جودة الحياة للأسر المستفيدة في مختلف أبعادها، سواء من خلال تحسين الظروف المعيشية والصحية والتعليمية، أو من خلال تعزيز الاستقرار النفسي والاجتماعي لأفراد الأسرة. فالمشاريع التطويرية لا تقتصر على البعد المالي فقط، بل تشمل أيضاً تقديم خدمات اجتماعية ونفسية وتربوية مساندة تساهم في تحسين الرفاهية العامة للأسرة. هذا النهج الشامل يضمن أن التحسن في الوضع الاقتصادي للأسرة يصاحبه تحسن في جودة حياتها بشكل عام، مما يعزز من فرص تحقيق التنمية المستدامة (الشمري، 2020). أما الهدف الثالث فيرتبط بتعزيز التماسك الاجتماعي والأسري، حيث تسعى هذه المشاريع إلى تقوية الروابط بين أفراد الأسرة الواحدة من خلال إشراكهم جميعاً في نشاط إنتاجي مشترك، مما يعزز من التعاون بينهم ويقلل

من المشكلات والتوترات الأسرية التي غالباً ما تنجم عن الضغوط المالية. كما تهدف هذه المشاريع إلى تحسين المكانة الاجتماعية للأسر في محيطها المجتمعي، بحيث تنتقل من فئة المحتاجين إلى فئة المنتجين والمساهمين في التنمية (حسين وعبدالوهاب، 2021).

يتمثل الهدف الرابع في بناء القدرات البشرية لأفراد الأسر المستفيدة من خلال التدريب والتأهيل المستمر، وتطوير مهاراتهم الفنية والإدارية والتسويقية التي تمكنهم من إدارة مشاريعهم بكفاءة وفاعلية. هذا الهدف يعكس فهماً عميقاً بأن مجرد توفير رأس المال أو المعدات للأسر قد لا يكون كافياً لنجاح المشروع، بل يحتاج إلى مصاحبة ذلك ببرامج تدريبية وإرشادية تضمن قدرة المستفيدين على استخدام هذه الموارد بطريقة فعالة (الكاتب، 2022).

الهدف الخامس يتعلق بتحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر، بحيث لا تقتصر الفائدة على فترة محددة، بل تمتد لتشمل المدى البعيد وتنتقل من جيل إلى جيل. هذا الهدف يتطلب تصميم مشاريع قابلة للنمو والتوسع والتطور، ولا تعتمد بشكل دائم على الدعم الخارجي، بل تصل إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي والقدرة على التطور الذاتي. كما يتطلب بناء وعي لدى الأسر المستفيدة بأهمية الادخار والتخطيط المالي طويل المدى لضمان استدامة المنافع المحققة. (Hamdan Alghamdi & McGregor, 2023)

إضافة إلى ما سبق، تهدف هذه المشاريع أيضاً إلى تعزيز دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن غالبية المشاريع الأسرية الصغيرة تعتمد بشكل كبير على مشاركة المرأة، وبالتالي فإن نجاح هذه المشاريع يساهم في تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز دورها في صنع القرار داخل الأسرة، وزيادة استقلاليتها المالية (حسين وعبدالوهاب، 2021). هذا الهدف يتماشى مع التوجهات العالمية في مجال تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في الفرص الاقتصادية.

2.2.5 أبعاد تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة

2.2.5.1 البعد الاقتصادي

يمثل البعد الاقتصادي الركيزة الأساسية في تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة، حيث يهدف إلى تحقيق التمكين الاقتصادي للأسر من خلال توفير مصادر دخل مستدامة ومستقرة. يتضمن هذا البعد عدة

عناصر رئيسية، أولها توفير رأس المال اللازم لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، سواء من خلال المنح المباشرة أو القروض الحسنة أو آليات التمويل الإسلامي المختلفة مثل المراجعة والمشاركة والمضاربة. هذا التنوع في آليات التمويل يضمن توافق المشاريع مع الأحكام الشرعية من جهة، ومرونتها في تلبية احتياجات الأسر المختلفة من جهة أخرى (الغامدي، 2022).

العنصر الثاني في البعد الاقتصادي يتمثل في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترحة، حيث لا يكفي توفير التمويل فقط، بل يجب التأكد من أن المشروع قابل للنجاح والاستمرار من الناحية الاقتصادية. هذا يتطلب إجراء دراسات متأنية لتحليل السوق المستهدف، وتقدير التكاليف والإيرادات المتوقعة، وتحديد نقطة التعادل، وتقييم المخاطر المحتملة، ووضع خطط للتعامل معها. كما يتطلب اختيار المشاريع التي تتناسب مع مهارات وقدرات الأسر المستفيدة وظروف السوق المحلي (الكاتب، 2022).

العنصر الثالث يتعلق بالتدريب المهني والفني، حيث يجب تزويد أفراد الأسر المستفيدة بالمهارات الفنية اللازمة لإدارة مشاريعهم بكفاءة، سواء كانت مهارات حرفية أو صناعية أو زراعية أو تجارية أو خدمية. هذا التدريب يجب أن يكون عملياً وتطبيقياً ومصمماً خصيصاً ليلبي احتياجات المشروع المحدد، ويجب أن يستمر حتى بعد إنشاء المشروع لضمان تطوير مهارات المستفيدين باستمرار ومواكبتهم للتطورات في مجالات عملهم (الخطيب والمالكي، 2021).

العنصر الرابع في البعد الاقتصادي هو الدعم التسويقي، حيث أن أحد أكبر التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة هو صعوبة التسويق والوصول إلى العملاء. لذلك، يجب أن تتضمن مشاريع دعم الأسر برامج لتطوير المهارات التسويقية للمستفيدين، بالإضافة إلى تقديم الدعم المباشر في التسويق من خلال إنشاء منافذ بيع مشتركة، أو المعارض الدورية، أو التسويق الإلكتروني عبر المنصات الرقمية، أو الربط مع الجهات الحكومية والخاصة التي يمكن أن تصبح عملاء للمنتجات (الصبيحي، 2025).

يشمل البعد الاقتصادي أيضاً عنصر المتابعة والإرشاد المستمر، حيث لا يكفي إنشاء المشروع وتركه بعد ذلك، بل يحتاج إلى متابعة دورية من قبل مختصين لتقديم المشورة والدعم في حل المشكلات التي قد تواجه المستفيدين، سواء كانت مشكلات فنية أو إدارية أو مالية. هذه المتابعة تزيد بشكل كبير من فرص نجاح المشروع واستمراريته (الشمري، 2020).

من الناحية النظرية، يرتكز البعد الاقتصادي على عدة نظريات منها نظرية التنمية البشرية التي تؤكد على أهمية الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم كأساس للتنمية الاقتصادية، ونظرية التمويل الأصغر التي أثبتت فاعلية توفير التمويل الصغير للفئات محدودة الدخل في تحقيق التمكين الاقتصادي، ونظرية ريادة الأعمال التي تركز على أهمية تحفيز الروح الريادية وتشجيع المبادرات الفردية كمحرك للنمو الاقتصادي (Osabohien et al., 2025).

2.2.5.2 البعد الاجتماعي

يُعد البعد الاجتماعي من الأبعاد الحيوية في تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة، حيث يركز على تحسين الظروف الاجتماعية للأسر وتعزيز اندماجها في المجتمع وتماسكها الداخلي. يبدأ هذا البعد بمعالجة الآثار السلبية للفقر على البنية الاجتماعية للأسرة، فالفقر لا يؤثر فقط على الوضع المالي للأسرة، بل يمتد تأثيره إلى العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وخارجها، ويؤدي إلى الشعور بالدونية والعزلة الاجتماعية وضعف المشاركة المجتمعية (حسين وعبدالوهاب، 2021).

أحد العناصر المهمة في البعد الاجتماعي هو تعزيز المكانة الاجتماعية للأسر المستفيدة، حيث أن نجاح الأسرة في مشروعها الاقتصادي ينعكس إيجاباً على نظرة المجتمع لها، ويحولها من مجرد متلقية للمساعدات إلى عضو منتج ومساهم في الاقتصاد المحلي. هذا التحول له آثار نفسية واجتماعية عميقة على أفراد الأسرة، حيث يعيد لهم ثقتهم بأنفسهم ويشعرهم بالفخر والكرامة. كما أنه يحسن من علاقاتهم الاجتماعية ويفتح لهم أبواب المشاركة في الأنشطة المجتمعية المختلفة التي ربما كانوا محرومين منها بسبب أوضاعهم المالية السيئة (الصبيحي، 2025).

العنصر الثاني يتعلق بالتماسك الأسري، فالمشاريع التي تشرك جميع أفراد الأسرة أو معظمهم في العمل تساهم في تقوية الروابط بينهم وتعزيز التعاون والتفاهم، مما يقلل من المشكلات والنزاعات الأسرية. فعندما تعمل الأسرة كفريق واحد نحو تحقيق هدف مشترك، فإن ذلك يخلق بيئة إيجابية داخل الأسرة ويعزز من الشعور بالانتماء والمسؤولية المشتركة. هذا التماسك مهم بشكل خاص في الأسر التي كانت تعاني من تفكك أو مشكلات داخلية بسبب الضغوط المالية. (McConkey et al., 2024)

البعد الاجتماعي يشمل أيضاً تمكين المرأة، حيث أن الكثير من مشاريع الأسر المنتجة تعتمد بشكل أساسي على مشاركة المرأة، سواء كربة أسرة أو كعضو فاعل في الأسرة. هذه المشاركة تعزز من دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي، وتزيد من استقلاليتها المالية، وتمكنها من المساهمة في اتخاذ القرارات الأسرية بشكل أكبر. كما أن نجاح المرأة في مشروعها يحسن من صورتها الذاتية ويعزز من ثقتها بنفسها، ويجعلها نموذجاً إيجابياً لبناتها وأبنائها (حسين وعبدالوهاب، 2021).

عنصر آخر مهم في البعد الاجتماعي هو المشاركة المجتمعية، حيث تسعى المشاريع التطويرية إلى دمج الأسر المستفيدة في الأنشطة المجتمعية وتعزيز شعورهم بالانتماء للمجتمع ومسؤوليتهم تجاهه. هذا يتم من خلال تشجيعهم على المشاركة في الفعاليات المجتمعية، وربطهم بمؤسسات المجتمع المدني، وإشراكهم في عمليات التخطيط المجتمعي، مما يعزز من رأس المال الاجتماعي ويقوي الروابط بين مختلف فئات المجتمع (Friesen et al., 2020).

كما يتضمن البعد الاجتماعي أيضاً الاهتمام بالأبعاد الصحية والتعليمية والنفسية للأسر المستفيدة، من خلال تقديم خدمات مساندة في هذه المجالات. فعلى سبيل المثال، قد تشمل المشاريع التطويرية برامج للتوعية الصحية، أو دعم تعليم الأطفال، أو تقديم الإرشاد النفسي والأسري لمساعدة الأسر على التعامل مع الضغوط والتحديات التي تواجهها. هذا النهج الشامل يضمن تحسين جودة الحياة للأسرة في جميع جوانبها وليس فقط الجانب المالي (الشمري، 2020).

2.2.5.3 البعد الإداري والمؤسسي

يشكل البعد الإداري والمؤسسي العمود الفقري لنجاح مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة، حيث يركز على كفاءة وفعالية الأنظمة والعمليات الإدارية التي تحكم هذه المشاريع من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التقييم. يبدأ هذا البعد بوجود هيكل تنظيمي واضح ومحدد يوضح الأدوار والمسؤوليات لجميع الأطراف المعنية، سواء كانوا إداريين أو مشرفين أو مستفيدين أو جهات داعمة. هذا الوضوح التنظيمي يمنع التداخل والازدواجية ويضمن سير العمل بانسيابية وكفاءة. (Sawmar & Mohammad, 2019)

أحد العناصر المحورية في البعد الإداري هو الحوكمة الرشيدة، التي تشمل مجموعة من المبادئ والممارسات التي تضمن إدارة المشاريع بطريقة شفافة وعادلة وخاضعة للمساءلة. الحوكمة الرشيدة تتطلب وجود مجالس إدارة مستقلة وفاعلة، وأنظمة رقابة داخلية وخارجية صارمة، وآليات واضحة للمساءلة والمحاسبة، ونشر المعلومات المالية والإدارية بشكل دوري وشفاف. هذه الممارسات تعزز من ثقة المزمكين والمانحين في المؤسسات القائمة على إدارة الزكاة، وتضمن استخدام الأموال بالطريقة الأمثل التي تخدم مصالح المستفيدين (Sawmar & Mohammad, 2019).

العنصر الثاني يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي، حيث يجب أن تستند المشاريع التطويرية إلى خطط استراتيجية واضحة ومحددة تشمل الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية والتشغيلية والخطط التنفيذية والبرامج الزمنية والموازنات التقديرية. التخطيط الاستراتيجي يضمن توجيه الموارد نحو الأولويات الحقيقية، ويساعد على تحديد المسار الصحيح للمؤسسة على المدى الطويل، ويوفر معايير واضحة لقياس الأداء والنجاح (الشمري، 2020). إدارة الموارد البشرية تمثل عنصراً ثالثاً مهماً في البعد الإداري، حيث أن نجاح المشاريع يعتمد بشكل كبير على كفاءة وخبرة ونزاهة الكوادر البشرية القائمة على إدارتها. هذا يتطلب اختيار موظفين مؤهلين ومدربين، وتوفير برامج تطوير مستمرة لهم، ووضع نظام حوافز عادل يشجع على الأداء المتميز، وخلق بيئة عمل إيجابية تحفز على الإبداع والابتكار. كما يتطلب الأمر أيضاً وضع مدونات سلوك مهنية وأخلاقية تحكم تعامل الموظفين مع المستفيدين ومع الموارد المالية المتاحة (الغامدي، 2022).

العنصر الرابع يتعلق بإدارة المعلومات والبيانات، حيث يجب بناء أنظمة معلوماتية متطورة تسمح بجمع وتخزين وتحليل البيانات المتعلقة بالمستفيدين والمشاريع والأداء المالي والإداري. هذه الأنظمة تسهل عملية اتخاذ القرارات المبنية على البيانات والأدلة، وتسمح بالرصد المستمر للتقدم المحرز، وتوفر قاعدة معلوماتية غنية للدراسات والأبحاث التي يمكن أن تساهم في تطوير الممارسات وتحسين الخدمات (Sawmar & Mohammad, 2019).

يشمل البعد الإداري أيضاً إدارة المخاطر، حيث يجب تحديد المخاطر المحتملة التي قد تواجه المشاريع، سواء كانت مخاطر مالية أو تشغيلية أو قانونية أو سمعية، ووضع خطط للوقاية منها والتعامل معها حال حدوثها.

هذا النهج الاستباقي في إدارة المخاطر يقلل من احتمالية فشل المشاريع ويعزز من قدرتها على الاستمرار والنمو (الكاتب، 2022).

التقييم والمتابعة يمثلان عنصراً سادساً ضرورياً في البعد الإداري، حيث يجب وضع أنظمة دقيقة لمتابعة تنفيذ المشاريع وتقييم أدائها ونتائجها بشكل دوري. هذا التقييم يجب أن يشمل المؤشرات الكمية والنوعية، ويجب أن يعتمد على منهجيات علمية موثوقة، ويجب أن تُستخدم نتائجها في تطوير وتحسين البرامج والمشاريع بشكل مستمر. كما يجب أن يشمل التقييم آراء المستفيدين أنفسهم للتأكد من أن المشاريع تلبي احتياجاتهم الفعلية وتحقق رضاهم (الشمري، 2020).

2.2.5.4 البعد التنموي

البعد التنموي لمشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة يمثل الإطار الشامل الذي يربط بين الأبعاد الأخرى ويضعها في سياق تنموي أوسع يستهدف تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع. هذا البعد يتجاوز النظرة الضيقة للمساعدات الخيرية إلى نظرة أشمل تضع الزكاة كأداة فاعلة لتحقيق التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة - الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية. (Harahap et al., 2023)

أول عناصر البعد التنموي هو تنمية رأس المال البشري، الذي يُعد أهم الموارد التنموية في أي مجتمع. تنمية رأس المال البشري تشمل الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة، بحيث يصبح الأفراد أكثر قدرة على الإنتاج والإبداع والمساهمة في التنمية. في سياق مشاريع الزكاة، يعني ذلك توفير برامج تعليمية وتدريبية ترفع من مستوى معارف ومهارات أفراد الأسر المستفيدة، وتؤهلهم ليس فقط لإدارة مشاريعهم الحالية، بل للتطور والنمو المستمر في المستقبل (الخطيب والمالكي، 2021).

العنصر الثاني يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة والتي تبنتها المملكة العربية السعودية كإطار عمل لتحقيق التنمية الشاملة. مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة تساهم بشكل مباشر في تحقيق عدة أهداف من هذه الأهداف، خاصة القضاء على الفقر (الهدف الأول)، والقضاء على الجوع (الهدف الثاني)، والصحة الجيدة والرفاهية (الهدف الثالث)، والتعليم الجيد (الهدف الرابع)، والمساواة بين

الجنسين (الهدف الخامس)، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف الثامن)، والحد من عدم المساواة (الهدف العاشر). (Shahid et al., 2024).

العنصر الثالث في البعد التنموي هو التنمية المحلية والمجتمعية، حيث أن نجاح عدد كبير من المشاريع الأسرية في منطقة معينة يؤدي إلى تنمية المنطقة بأكملها اقتصادياً واجتماعياً. فهذه المشاريع تخلق فرص عمل ليس فقط لأفراد الأسر المستفيدة بل أيضاً لأفراد آخرين من المجتمع، وتحفز النشاط الاقتصادي المحلي، وتساهم في تحسين البنية التحتية والخدمات في المنطقة. هذا المنظور المجتمعي للتنمية يؤكد على أن فوائد مشاريع الزكاة لا تقتصر على المستفيدين المباشرين فقط (حسين وعبدالوهاب، 2021).

البعد التنموي يشمل أيضاً عنصر الاستدامة، بحيث تكون المشاريع والبرامج قادرة على الاستمرار والنمو دون الحاجة الدائمة إلى الدعم الخارجي. هذا يتطلب بناء مشاريع اقتصادية قابلة للحياة تحقق أرباحاً كافية لاستمرارها وتطورها، وبناء قدرات المستفيدين بحيث يصبحون قادرين على إدارة مشاريعهم بشكل مستقل، وخلق آليات داخلية للتمويل والتطوير الذاتي تضمن استمرارية التأثير الإيجابي للمشروع على المدى البعيد (الصبيحي، 2025).

عنصر خامس مهم في البعد التنموي هو التمكين والمشاركة، حيث لا تُعتبر الأسر المستفيدة مجرد متلقيّة سلبية للخدمات، بل شركاء فاعلين في عملية التنمية. هذا يعني إشراكهم في جميع مراحل المشروع من التخطيط إلى التنفيذ والتقييم، وتمكينهم من اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم ومستقبلهم، وتشجيعهم على المبادرة والإبداع والابتكار. هذا النهج التشاركي يعزز من شعور المستفيدين بالملكية تجاه المشروع ويزيد من التزامهم بنجاحه (Friesen et al., 2020).

البعد التنموي يتضمن أيضاً الاهتمام بالأبعاد البيئية للتنمية المستدامة، من خلال تشجيع المشاريع الصديقة للبيئة والتي لا تساهم في التلوث أو استنزاف الموارد الطبيعية. هذا يتماشى مع التوجهات العالمية نحو التنمية الخضراء والاقتصاد الدائري، ويضمن أن تكون المنافع الاقتصادية والاجتماعية مصحوبة بحماية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية. (Perry, 2020).

2.2.6 استراتيجيات تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة

تتنوع الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها في تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة، وتختلف هذه الاستراتيجيات باختلاف السياقات المحلية والموارد المتاحة وطبيعة الفئات المستهدفة. من أبرز هذه الاستراتيجيات استراتيجية التمكين الاقتصادي المباشر، التي تركز على توفير رأس المال والتدريب اللازمين لإنشاء مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر للأسر المستفيدة. هذه الاستراتيجية تعتمد على فكرة أن أفضل طريقة لمساعدة الأسر الفقيرة هي تمكينها من خلق مصادر دخل دائمة بدلاً من تقديم مساعدات مؤقتة (الغامدي، 2022).

استراتيجية أخرى مهمة هي استراتيجية بناء القدرات، التي تعطي أولوية للاستثمار في تطوير مهارات ومعارف أفراد الأسر المستفيدة من خلال برامج تدريبية وتعليمية مكثفة. هذه الاستراتيجية تنطلق من قناعة بأن المشكلة الأساسية ليست نقص رأس المال فقط، بل نقص المهارات والمعارف اللازمة لاستغلال الفرص الاقتصادية المتاحة. لذلك، تركز هذه الاستراتيجية على التعليم والتدريب المهني كمدخل رئيسي للتمكين الاقتصادي والاجتماعي (الخطيب والمالكي، 2021).

استراتيجية الشراكات المتعددة تمثل نهجاً ثالثاً فاعلاً في تطوير مشاريع دعم الأسر، حيث يتم بناء شراكات بين مؤسسات الزكاة والجمعيات الخيرية والقطاع الخاص والجهات الحكومية لتوفير منظومة متكاملة من الخدمات للأسر المستفيدة. فبينما توفر مؤسسة الزكاة التمويل الأولي، قد يوفر القطاع الخاص التدريب والإرشاد والتسويق، وقد توفر الجهات الحكومية التراخيص والميسرة والبنية التحتية اللازمة. هذا التكامل بين مختلف الجهات يضمن شمولية الدعم المقدم ويزيد من فرص نجاح المشاريع (الكاتب، 2022).

استراتيجية التدرج والتحول التدريجي تمثل نهجاً رابعاً حكيماً، حيث لا يتم الانتقال المفاجئ من المساعدات المباشرة إلى التمكين الكامل، بل يتم ذلك بشكل تدريجي ومرحلي. في المرحلة الأولى، تُقدم المساعدات النقدية أو العينية لسد الحاجة العاجلة، ثم في المرحلة الثانية يتم تقديم التدريب والتأهيل، وفي المرحلة الثالثة يُقدم الدعم لإنشاء المشروع، وفي المرحلة الرابعة تُقدم المتابعة والإرشاد حتى يصل المشروع إلى الاستقرار. هذا النهج التدريجي يضمن عدم ترك الأسر فجأة دون دعم، ويسمح ببناء قدراتها بشكل مستدام (الشمري، 2020).

استراتيجية التكيف مع السياق المحلي تؤكد على أهمية تصميم المشاريع بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمنطقة المستهدفة. فما قد ينجح في منطقة حضرية قد لا يكون مناسباً لمنطقة ريفية،

وما يناسب الأسر في منطقة ساحلية قد يختلف عما يناسب الأسر في منطقة صحراوية. لذلك، تؤكد هذه الاستراتيجية على ضرورة إجراء دراسات ميدانية معمقة لفهم السياق المحلي وتصميم مشاريع تتلاءم معه (حسين وعبد الوهاب، 2021)

استراتيجية الابتكار والتجديد تشجع على استخدام التقنيات الحديثة والنماذج المبتكرة في تصميم وتنفيذ مشاريع دعم الأسر. هذا يشمل استخدام التكنولوجيا الرقمية في التدريب والتسويق، واعتماد نماذج ريادة الأعمال الاجتماعية، واستخدام آليات التمويل الإسلامي المبتكرة، وتطبيق أفضل الممارسات العالمية مع تكييفها للسياق المحلي. الابتكار يضمن بقاء المشاريع حيوية ومواكبة للتطورات العالمية ومنافسة في السوق (الصبيحي، 2025).

2.2.7 الدراسات السابقة المتعلقة بتطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة

قدمت دراسة الغامدي (2022) إسهاماً مهماً من خلال بحثها حول الزكاة كأداة للتمكين الاقتصادي للأسر محدودة الدخل في المملكة العربية السعودية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وطبقت على عينة من 250 أسرة مستفيدة من برامج الزكاة في منطقة مكة المكرمة. توصلت الدراسة إلى أن برامج التمكين الاقتصادي القائمة على أموال الزكاة حققت نتائج إيجابية ملموسة في تحسين الأوضاع المالية للأسر، حيث أظهرت النتائج أن 68% من الأسر المستفيدة استطاعت تحقيق دخل مستقر من المشاريع الممولة من الزكاة خلال سنتين من بدء المشروع. كما أكدت الدراسة على أهمية التدريب المستمر والمتابعة الدورية كعوامل حاسمة في نجاح هذه المشاريع، حيث وجدت أن المشاريع التي حظيت بمتابعة دورية ودعم فني مستمر كانت أكثر نجاحاً واستدامة بنسبة 45% مقارنة بالمشاريع التي لم تحظ بهذا الدعم. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير منظومة متكاملة من الخدمات المساندة للمستفيدين تشمل التدريب والإرشاد والتسويق، وليس فقط توفير التمويل الأولي.

من جانب آخر، قدمت دراسة الشمري (2020) رؤية شاملة حول أثر برامج الزكاة في تحسين المستوى المعيشي للأسر المستفيدة من خلال دراسة تطبيقية على الهيئة العامة للزكاة والدخل بالسعودية. اعتمدت الدراسة على المنهج شبه التجريبي من خلال قياس التغيرات في مستويات الدخل والإنفاق ونوعية الحياة لعينة من 180 أسرة قبل وبعد الاستفادة من برامج الزكاة التطويرية. كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في

جميع مؤشرات المستوى المعيشي بين القياس القبلي والبعدي، حيث ارتفع متوسط الدخل الشهري للأسر بنسبة 73% بعد ثلاث سنوات من المشاركة في البرامج التطويرية. كما لاحظت الدراسة تحسناً ملموساً في الأبعاد الاجتماعية والنفسية للأسر، بما في ذلك زيادة الثقة بالنفس وتحسن العلاقات الأسرية وزيادة المشاركة المجتمعية. ومن النتائج المهمة أيضاً أن الدراسة وجدت أن البرامج التي ركزت على البعد التنموي الشامل وليس فقط البعد المالي حققت نتائج أفضل وأكثر استدامة، مما يؤكد أهمية النهج الشمولي في تصميم برامج دعم الأسر.

على الصعيد الدولي، قدمت دراسة Machado وزملائه (2018) مساهمة قيمة من خلال مقارنة دور الزكاة في توفير الحماية الاجتماعية في ثلاثة دول هي الأردن وفلسطين والسودان. استخدمت الدراسة منهجية البحث النوعي القائم على دراسات الحالة المتعمقة والمقابلات مع صانعي السياسات والمستفيدين. خلصت الدراسة إلى أن الزكاة تلعب دوراً محورياً في توفير شبكات أمان اجتماعي للفئات الأكثر ضعفاً في المجتمعات الإسلامية، لكن فاعلية هذا الدور تعتمد بشكل كبير على مستوى التنظيم المؤسسي وجودة الحوكمة. وجدت الدراسة أن النماذج المؤسسية المنظمة للزكاة التي تتمتع بإطار قانوني واضح وحوكمة رشيدة كانت أكثر فاعلية في تحقيق التأثير التنموي المستدام مقارنة بالنماذج التقليدية غير المنظمة. كما أكدت الدراسة على أهمية التكامل بين أنظمة الزكاة وأنظمة الحماية الاجتماعية الحكومية لتحقيق تغطية شاملة وفعالة للفئات المحتاجة، وأوصت بضرورة بناء قواعد بيانات دقيقة للمستفيدين وتطوير معايير موحدة للأهلية والاستحقاق.

في السياق ذاته، قدمت دراسة Rasool (2020) تحليلاً مهماً لتأثير المساعدات الزكوية على رفاة الأسر من خلال دراسة حالة في ولاية سيلانجور بماليزيا. طبقت الدراسة على عينة من 320 أسرة مستفيدة من برامج الزكاة المختلفة، واستخدمت نموذجاً متعدد الأبعاد لقياس الرفاهية يشمل الأبعاد المالية والصحية والتعليمية والاجتماعية. أظهرت النتائج أن برامج الزكاة التي تجمع بين الدعم المالي المباشر والبرامج التنموية طويلة المدى حققت تحسناً أكبر في مستويات الرفاهية مقارنة بالبرامج التي تعتمد على المساعدات المباشرة فقط. وجدت الدراسة أن 72% من الأسر التي شاركت في برامج التمكين الاقتصادي استطاعت الخروج من دائرة الفقر المدقع خلال ثلاث سنوات، مقارنة بـ 31% فقط من الأسر التي تلقت مساعدات مباشرة دون برامج

تمكين. كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية قوية بين مستوى تعليم أفراد الأسرة المستفيدة ونجاح المشاريع الممولة من الزكاة، مما يؤكد أهمية الاستثمار في التعليم والتدريب كجزء من منظومة التمكين الشاملة. أخيراً، قدمت دراسة Alqahtani و Hamdan (2024) إضافة نوعية من خلال بحثها حول الزكاة كمسؤولية اجتماعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. استخدمت الدراسة منهج البحث المختلط الذي يجمع بين الأساليب الكمية والنوعية، وطبقت على عينة من 150 منشأة صغيرة ومتوسطة ملتزمة بدفع الزكاة. توصلت الدراسة إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تنظر إلى الزكاة كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية وليس فقط كواجب شرعي تميل إلى المساهمة بشكل أكبر في برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر المحتاجة. كما وجدت الدراسة أن 64% من هذه المنشآت تفضل توجيه جزء من زكاتها نحو برامج تطوير المشاريع الصغيرة للأسر المنتجة بدلاً من المساعدات المباشرة، لإيمانها بأن هذا النهج أكثر استدامة وتأثيراً. أوصت الدراسة بضرورة بناء جسور شراكة بين مؤسسات الزكاة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتطوير آليات مبتكرة تسمح لهذه المنشآت بالمساهمة الفعالة في برامج التمكين الاقتصادي، سواء من خلال التمويل أو التدريب أو فتح فرص عمل أو توفير الأسواق لمنتجات الأسر المستفيدة.

2.3. المتغير التابع

2.3.1 تمهيد

يُعد مفهوم الاستدامة من المفاهيم المحورية في الخطاب التنموي المعاصر، حيث تجاوز هذا المفهوم نطاقه التقليدي المرتبط بالبيئة والموارد الطبيعية ليشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وإنسانية أوسع. وفي سياق الأسر المستفيدة من برامج الدعم والزكاة، يكتسب مفهوم الاستدامة المالية والاجتماعية أهمية خاصة، حيث يمثل الهدف النهائي الذي تسعى إليه كافة جهود التمكين والتطوير. فالهدف ليس مجرد تحسين مؤقت في أوضاع الأسر، بل تحقيق تحول دائم ومستدام يضمن قدرة هذه الأسر على الاستمرار في حياة كريمة دون الحاجة المتكررة للمساعدات الخارجية (تاج الدين، 2024)

تشير الاستدامة المالية في سياق الأسر إلى قدرة الأسرة على تحقيق دخل مستمر ومستقر يكفي لتلبية احتياجاتها الأساسية والمستقبلية، وقدرتها على إدارة مواردها المالية بكفاءة، والحفاظ على مستوى معيشي لائق على المدى

الطويل. هذا المفهوم يتجاوز مجرد توفر الدخل ليشمل أيضاً القدرة على الادخار والاستثمار والتخطيط المالي طويل المدى، والمرونة في التعامل مع الصدمات الاقتصادية المحتملة (كردي، 2025). أما الاستدامة الاجتماعية فتشير إلى قدرة الأسرة على الحفاظ على تماسكها الداخلي وترابط أفرادها، وتحسين نوعية حياتهم في جميع الجوانب، والمساهمة الفاعلة في المجتمع، والحفاظ على هويتها وقيمتها، وضمان فرص أفضل للأجيال القادمة. (Perry, 2020)

إن تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر يمثل تحدياً معقداً يتطلب تضافر جهود متعددة الأطراف وتبني منهجيات شاملة تعالج الأسباب الجذرية للفقر وليس فقط أعراضه الظاهرة. فالفقر ليس مجرد نقص في الدخل المالي، بل هو ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل الحرمان من القدرات والفرص والخيارات، وضعف المشاركة الاجتماعية والسياسية، والتعرض للمخاطر والصدمات المختلفة. لذلك، فإن تحقيق الاستدامة يتطلب معالجة كل هذه الأبعاد بطريقة متكاملة ومتوازنة. (Hamdan Alghamdi & McGregor, 2023)

في سياق المملكة العربية السعودية، تكتسب قضية الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر أهمية متزايدة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المملكة ضمن رؤية 2030. فبينما توفر الدولة شبكات أمان اجتماعي واسعة من خلال برامج مثل الضمان الاجتماعي وحساب المواطن، إلا أن الرؤية الاستراتيجية للمملكة تسعى إلى تمكين الأسر لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي بدلاً من الاعتماد الدائم على الدعم الحكومي. هذا التوجه ينسجم مع المبادئ الإسلامية التي تشجع على العمل والإنتاج وتحقيق الكفاية الذاتية، وينسجم أيضاً مع أفضل الممارسات العالمية في مجال التنمية المستدامة (الصبيحي، 2025).

2.3.2 مفهوم الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر

يُعرّف مفهوم الاستدامة المالية للأسر بأنه قدرة الأسرة على توليد دخل مستمر ومستقر يكفي لتغطية احتياجاتها الأساسية والضرورية، مع القدرة على الادخار لمواجهة الظروف الطارئة والتخطيط للمستقبل، دون الحاجة المتكررة أو الدائمة للمساعدات الخارجية أو الاستدانة المفرطة. هذا المفهوم يتضمن عدة أبعاد مترابطة، وأولها استقرار مصادر الدخل وتنوعها بحيث لا تعتمد الأسرة على مصدر واحد قد ينقطع أو يتراجع. ثانياً، كفاية

الدخل بحيث يغطي الاحتياجات الأساسية من مأكّل ومسكن وملبس وتعليم وصحة، بالإضافة إلى هامش للادخار والاستثمار (كردي، 2025).

من منظور أوسع، تشمل الاستدامة المالية أيضاً الثقافة المالية للأسرة، أي وعي أفرادها بأساسيات الإدارة المالية مثل إعداد الموازنات المنزلية، وترتيب الأولويات في الإنفاق، والادخار المنتظم، والاستثمار الحكيم، وتجنب الاستدانة المفرطة، والتخطيط للأهداف المالية طويلة المدى. هذه الثقافة المالية تعتبر عاملاً حاسماً في تحقيق واستمرار الاستدامة المالية، حيث أن مجرد توفر الدخل دون وجود مهارات إدارية مالية قد يؤدي إلى هدر الموارد وعدم تحقيق الاستقرار المالي المطلوب. (Hamdan Alghamdi & McGregor, 2023)

أما الاستدامة الاجتماعية للأسر فهي مفهوم أكثر شمولية وتعقيداً يتجاوز البعد المالي ليشمل مختلف جوانب الحياة الاجتماعية للأسرة. يمكن تعريف الاستدامة الاجتماعية بأنها قدرة الأسرة على الحفاظ على تماسكها الداخلي وترابط أفرادها، وتوفير بيئة آمنة ومستقرة لنمو الأطفال وتطورهم، وتحسين نوعية حياة جميع أفرادها في مختلف الأبعاد الصحية والتعليمية والنفسية والاجتماعية، والحفاظ على القيم والعادات الإيجابية ونقلها للأجيال القادمة، والمساهمة الفاعلة في الحياة المجتمعية. (Perry, 2020)

التماسك الأسري يمثل جوهر الاستدامة الاجتماعية، ويشير إلى قوة العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة، ومستوى التواصل والتفاهم بينهم، وقدرتهم على التعاون في مواجهة التحديات، والدعم المتبادل عاطفياً ومعنوياً ومادياً. الأسر ذات التماسك القوي تكون أكثر قدرة على مواجهة الصعوبات والصدمات، وأكثر نجاحاً في تربية أطفال متوازنين ومنتجين. (McConkey et al., 2024)

بعد آخر مهم في الاستدامة الاجتماعية هو المشاركة المجتمعية، التي تعني انخراط الأسرة في الأنشطة والفعاليات المجتمعية، ومساهمتها في التنمية المحلية، وانتماءها لشبكات اجتماعية داعمة. هذه المشاركة تعزز من رأس المال الاجتماعي للأسرة وتوفر لها موارد إضافية غير مادية يمكن الاستفادة منها في أوقات الحاجة، كما تعزز من مكانتها الاجتماعية وشعور أفرادها بالانتماء والهوية. (Perry, 2020)

الاستدامة الاجتماعية تشمل أيضاً البعد التعليمي والصحي، حيث تسعى الأسر المستدامة اجتماعياً إلى ضمان حصول أطفالها على تعليم جيد وخدمات صحية مناسبة، وتوفير بيئة منزلية محفزة للنمو والتطور. كما تهتم هذه الأسر بنقل القيم الإيجابية والعادات الصحية والسلوكيات البناءة لأطفالها، مما يضمن استمرار الاستقرار الاجتماعي عبر الأجيال. (Friesen et al., 2020)

من المهم الإشارة إلى أن الاستدامة المالية والاستدامة الاجتماعية ليستا منفصلتين، بل هناك علاقة تبادلية قوية بينهما. فالاستقرار المالي يعزز من التماسك الأسري ويقلل من المشكلات والتوترات الأسرية، كما يوفر الموارد اللازمة للاستثمار في التعليم والصحة والأنشطة الاجتماعية. وفي المقابل، التماسك الأسري القوي والدعم الاجتماعي يعززان من قدرة الأسرة على النجاح اقتصادياً من خلال التعاون والمساندة المتبادلة. (Osabohien et al., 2025).

2.3.3 أهمية الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر

تتبع أهمية الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر من كونها تمثل المعيار الحقيقي لنجاح أي برنامج أو مشروع تنموي يستهدف الأسر الفقيرة أو محدودة الدخل. فبدون تحقيق الاستدامة، تبقى الفوائد المحققة مؤقتة وسطحية، وقد تعود الأسرة إلى وضعها السابق بمجرد انتهاء الدعم الخارجي. أما عندما يتم تحقيق الاستدامة الحقيقية، فإن التحسن في أوضاع الأسرة يكون عميقاً ودائماً، بل وينتقل إلى الأجيال القادمة (تاج الدين، 2024).

من الناحية الاقتصادية، تساهم الاستدامة المالية للأسر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، حيث أن الأسر ذات الدخل المستقر تكون أقل عرضة للصدمات الاقتصادية وأكثر قدرة على المساهمة في النمو الاقتصادي من خلال الاستهلاك والادخار والاستثمار. كما أن زيادة عدد الأسر المستدامة مالياً يقلل من الأعباء على الخزينة العامة، حيث تتخفف الحاجة إلى برامج الدعم المباشر والمساعدات الاجتماعية المستمرة، مما يتيح توجيه هذه الموارد نحو استثمارات تنموية أخرى (كردي، 2025).

على الصعيد الاجتماعي، تساهم الاستدامة في تقليل الآثار السلبية للفقر على الأفراد والأسر والمجتمعات. فالأسر المستدامة اجتماعياً تكون أكثر تماسكاً وأقل عرضة للمشكلات الأسرية مثل العنف المنزلي والطلاق

والانحراف السلوكي للأطفال. كما تساهم هذه الأسر بشكل أكبر في النسيج الاجتماعي للمجتمع من خلال المشاركة في الأنشطة المجتمعية والتطوعية، مما يعزز من التماسك الاجتماعي العام. (Perry, 2020)

من منظور تنموي، تمثل الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر أحد المؤشرات الرئيسية على نجاح جهود التنمية المستدامة. فأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة تركز بشكل كبير على الأسر والأفراد، وتسعى إلى ضمان حياة كريمة ومستدامة للجميع. تحقيق الاستدامة على مستوى الأسر يعني التقدم في تحقيق هذه الأهداف، خاصة الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع، وتحقيق الصحة الجيدة والرفاهية، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين. (Shahid et al., 2024)

في سياق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، تكتسب الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر أهمية استراتيجية، حيث تسعى الرؤية إلى بناء مجتمع حيوي يتمتع أفرادُه بأنماط حياة صحية وبيئة إيجابية وجاذبة، واقتصاد مزدهر يوفر الفرص للجميع. تحقيق هذه الأهداف يتطلب وجود أسر مستدامة مالياً واجتماعياً قادرة على المساهمة الفاعلة في التنمية الوطنية. كما أن الرؤية تركز على تمكين المرأة والشباب، وكلاهما يعتمد بشكل كبير على استقرار واستدامة الأسرة كوحدة اجتماعية أساسية (الصبيحي، 2025).

من الناحية الإنسانية والأخلاقية، تمثل الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، حيث أن كل أسرة تستحق العيش بكرامة ولها الحق في حياة مستقرة ومستدامة. هذا المنظور الحقوقي يضع مسؤولية أخلاقية على المجتمع والدولة لتوفير الفرص والموارد والخدمات التي تمكن الأسر من تحقيق الاستدامة. كما أنه يتوافق تماماً مع المبادئ الإسلامية التي تؤكد على كرامة الإنسان وحقه في العيش الكريم (Shahid et al., 2024).

2.3.4 أهداف الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر

تتعدد الأهداف المرتبطة بتحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر المستفيدة من برامج الدعم والزكاة، وتتراوح هذه الأهداف بين القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى. على رأس هذه الأهداف يأتي الهدف الأساسي المتمثل في تحرير الأسر من دائرة الفقر بشكل دائم، بحيث لا تعود إلى الوقوع فيها مرة أخرى. هذا الهدف يتطلب ليس

فقط رفع مستوى الدخل الحالي، بل بناء القدرات والأصول والموارد التي تضمن استمرار هذا المستوى وتطوره مع مرور الوقت (تاج الدين، 2024).

الهدف الثاني يتمثل في تحقيق الأمن الاقتصادي للأسر، بمعنى قدرتها على مواجهة الصدمات والأزمات الاقتصادية المحتملة دون الانزلاق مرة أخرى إلى الفقر. هذا الأمن الاقتصادي يتحقق من خلال تنوع مصادر الدخل، وبناء مدخرات احتياطية، والحصول على تأمينات اجتماعية وصحية، وامتلاك أصول يمكن الاعتماد عليها في أوقات الأزمات. الأسر التي تتمتع بالأمن الاقتصادي تكون أكثر مرونة وقدرة على التخطيط طويل المدى والاستثمار في مستقبل أطفالها (كردي، 2025).

الهدف الثالث هو تحسين نوعية الحياة لجميع أفراد الأسرة في مختلف جوانبها، ليس فقط من الناحية المادية بل أيضاً من النواحي الصحية والتعليمية والنفسية والاجتماعية. فالاستدامة الحقيقية لا تعني فقط توفر المال، بل تعني أيضاً حياة صحية ومتوازنة وسعيدة. هذا الهدف يشمل ضمان حصول الأطفال على تعليم جيد، وتوفير رعاية صحية مناسبة لجميع أفراد الأسرة، وخلق بيئة منزلية آمنة ومستقرة، وتوفير فرص للترفيه والتطوير الشخصي. (Hamdan Alghamdi & McGregor, 2023).

يتمثل الهدف الرابع في تعزيز رأس المال الاجتماعي للأسر، أي شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية التي تتمتع بها الأسرة وتمكنها من الحصول على الدعم والموارد في أوقات الحاجة. رأس المال الاجتماعي يشمل العلاقات مع الأقارب والأصدقاء والجيران، والعضوية في الجمعيات والمنظمات المجتمعية، والعلاقات مع المؤسسات الحكومية والخاصة. الأسر التي تتمتع برأس مال اجتماعي قوي تكون أكثر قدرة على تحقيق الاستدامة والتعامل مع التحديات. (Perry, 2020).

الهدف الخامس يركز على تمكين المرأة داخل الأسرة، بحيث تصبح شريكاً فاعلاً في اتخاذ القرارات وإدارة الموارد، ولها استقلالية مالية واجتماعية. تمكين المرأة لا يفيداً فقط كفرد، بل يفيد الأسرة بأكملها، حيث أن الدراسات أثبتت أن الأسر التي تتمتع فيها المرأة بمكانة أقوى ومشاركة أكبر في القرارات تكون أكثر نجاحاً في تحقيق الرفاهية والاستدامة. (Osabohien et al., 2025).

هدف سادس مهم هو ضمان انتقال منافع الاستدامة إلى الأجيال القادمة، بحيث يستفيد أطفال الأسر المستدامة من الفرص الأفضل التي توفرها لهم أسرهم، ويتمكنون بدورهم من بناء حياة مستدامة ومزدهرة. هذا الهدف يتحقق من خلال الاستثمار في تعليم الأطفال وصحتهم، ونقل القيم والمهارات الإيجابية لهم، وتوفير بيئة محفزة لنموهم وتطورهم (McConkey et al., 2024).

2.3.5 أبعاد الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر

2.3.5.1 البعد المالي

يمثل البعد المالي العمود الفقري للاستدامة الأسرية، ويتضمن عدة عناصر أساسية أولها استقرار الدخل، الذي يشير إلى قدرة الأسرة على الحفاظ على مستوى دخل ثابت نسبياً عبر الزمن، دون تذبذبات كبيرة قد تؤثر على قدرتها على التخطيط والإنفاق. الدخل المستقر يوفر للأسرة شعوراً بالأمان ويمكنها من وضع خطط طويلة المدى مثل تعليم الأطفال أو شراء منزل أو بدء مشروع. استقرار الدخل يتحقق عادة من خلال وجود مصدر دخل ثابت سواء من عمل رسمي أو مشروع مستقر، وليس من أعمال موسمية أو متقطعة (كردي، 2025).

العنصر الثاني هو كفاية الدخل، أي أن يكون مستوى الدخل كافياً لتغطية الاحتياجات الأساسية للأسرة من مأكلاً ومسكن وملبس وتعليم وصحة ومواصلات، بالإضافة إلى هامش للدخار والطوارئ. كفاية الدخل تختلف من أسرة لأخرى حسب حجمها واحتياجاتها والبيئة الاقتصادية المحيطة بها. الأسر التي تعاني من عدم كفاية الدخل تضطر إلى التقشف الشديد أو الاستدانة أو حرمان بعض أفرادها من احتياجات أساسية، مما يؤثر سلباً على جودة حياتها ويمنعها من تحقيق الاستدامة (تاج الدين، 2024).

تنوع مصادر الدخل يمثل العنصر الثالث المهم في البعد المالي، حيث أن اعتماد الأسرة على مصدر دخل واحد يجعلها عرضة للخطر في حال انقطاع هذا المصدر أو تراجعها. الأسر المستدامة مالياً تسعى عادة إلى تنوع مصادر دخلها من خلال عمل أكثر من فرد في الأسرة، أو وجود أكثر من نشاط اقتصادي، أو امتلاك استثمارات أو أصول مدرة للدخل. هذا التنوع يوفر حماية ضد الصدمات الاقتصادية ويزيد من مرونة الأسرة (Osabohien et al., 2025).

الادخار والاحتياطي المالي يشكلان العنصر الرابع في البعد المالي، حيث أن القدرة على ادخار جزء من الدخل بشكل منتظم يعتبر مؤشراً قوياً على الاستدامة المالية. المدخرات توفر وسادة أمان للأسرة في أوقات الأزمات والطوارئ، كما تمكنها من الاستثمار في فرص تطوير مستقبلية. الأسر التي لا تستطيع الادخار تعيش في حالة من عدم الأمان المالي المستمر وتكون أكثر عرضة للوقوع في الفقر عند أي صدمة اقتصادية (كردي، 2025).

الثقافة المالية وإدارة الموارد تمثل العنصر الخامس الحاسم، حيث أن امتلاك المعرفة والمهارات اللازمة لإدارة المال بكفاءة يعتبر عاملاً أساسياً في تحقيق الاستدامة المالية. الثقافة المالية تشمل القدرة على إعداد موازنة منزلية، وتحديد الأولويات في الإنفاق، وتجنب الديون المفرطة، والاستثمار الحكيم، والتخطيط للأهداف المالية طويلة المدى. الأسر التي تفتقر إلى هذه الثقافة قد تفشل في تحقيق الاستدامة حتى لو توفر لها دخل كافٍ (Hamdan Alghamdi & McGregor, 2023).

العنصر السادس يتعلق بالحماية المالية والتأمين، حيث أن وجود آليات حماية من المخاطر المالية مثل التأمين الصحي والتأمين على الحياة والتأمين على الممتلكات يعزز من الاستدامة المالية للأسرة. هذه الآليات تحمي الأسرة من الكوارث المالية التي قد تنجم عن المرض أو الحوادث أو الوفاة أو الكوارث الطبيعية. في غياب هذه الحماية، قد تجد الأسرة نفسها مضطرة لاستنزاف مدخراتها أو بيع أصولها أو الاستدانة بشكل مفرط لمواجهة هذه الأزمات (الزبيدي ونعيم، 2022).

2.3.5.2 البعد الاجتماعي

البعد الاجتماعي للاستدامة يتعلق بقدرة الأسرة على الحفاظ على تماسكها الداخلي ونوعية حياة أفرادها وعلاقاتها مع المحيط الاجتماعي. أول عناصر هذا البعد هو التماسك الأسري، الذي يشير إلى قوة الروابط العاطفية والاجتماعية بين أفراد الأسرة، ومستوى التواصل والتفاهم بينهم، وقدرتهم على الدعم المتبادل ومواجهة التحديات معاً. الأسر ذات التماسك القوي تكون أكثر سعادة واستقراراً، وأقل عرضة للمشكلات مثل العنف المنزلي أو الطلاق أو الانحراف السلوكي للأطفال. (McConkey et al., 2024)

العنصر الثاني هو الصحة والرفاهية، حيث تسعى الأسر المستدامة اجتماعياً إلى ضمان الصحة الجيدة لجميع أفرادها من خلال التغذية السليمة والرعاية الصحية المناسبة والسلوكيات الصحية الإيجابية. الصحة الجيدة لا تعني فقط غياب المرض، بل تعني أيضاً الصحة النفسية والعقلية والرفاهية العامة. الأسر الصحية تكون أكثر إنتاجية وأكثر قدرة على تحقيق أهدافها والاستمتاع بالحياة (Enciso-Alfaro & García-Sánchez, 2023).

التعليم والتنمية البشرية يمثلان العنصر الثالث الحيوي، حيث تولي الأسر المستدامة اجتماعياً أهمية قصوى لتعليم أطفالها وتطوير مهاراتهم ومواهبهم. التعليم الجيد يفتح أبواب الفرص أمام الأطفال ويمكنهم من بناء مستقبل أفضل، كما يساهم في كسر دائرة الفقر بين الأجيال. الاستثمار في التعليم يُعتبر من أفضل الاستثمارات التي يمكن للأسرة القيام بها لضمان استدامتها على المدى الطويل (Hamdan Alghamdi & McGregor, 2023).

المشاركة المجتمعية والاندماج الاجتماعي يشكلان العنصر الرابع، حيث أن انخراط الأسرة في الحياة المجتمعية وعضويتها في شبكات اجتماعية داعمة يعزز من استدامتها الاجتماعية. المشاركة المجتمعية توفر للأسرة موارد إضافية غير مادية مثل المعلومات والدعم العاطفي والفرص الاقتصادية، كما تعزز من شعور أفرادها بالانتماء والهوية والمسؤولية الاجتماعية. الأسر المنعزلة اجتماعياً تكون أكثر ضعفاً وأقل قدرة على مواجهة التحديات (Perry, 2020).

نوعية السكن والبيئة المعيشية تمثل العنصر الخامس المهم في البعد الاجتماعي، حيث أن توفر مسكن آمن ولائق يوفر الخصوصية والراحة والأمان لجميع أفراد الأسرة يعتبر عاملاً أساسياً للاستدامة الاجتماعية. السكن الجيد يؤثر إيجاباً على الصحة الجسدية والنفسية لأفراد الأسرة، ويوفر بيئة مناسبة للدراسة والعمل والترفيه، ويعزز من الشعور بالاستقرار والأمان (Akotia & Awuzie, 2025).

العنصر السادس يتعلق بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين داخل الأسرة، حيث أن الأسر التي تتمتع فيها المرأة بمكانة متساوية ومشاركة فعالة في اتخاذ القرارات تكون أكثر استدامة اجتماعياً. تمكين المرأة يعني منحها الفرصة للتعليم والعمل والمشاركة الاقتصادية، والاستماع لآرائها وإشراكها في القرارات المصيرية، واحترام حقوقها

وكرامتها. الدراسات أثبتت أن تمكين المرأة يؤدي إلى تحسن في جميع مؤشرات رفاة الأسرة (Osabohien et al., 2025).

القيم والأخلاق والهوية الثقافية تشكل العنصر السابع في البعد الاجتماعي، حيث تسعى الأسر المستدامة إلى الحفاظ على قيمها الإيجابية وهويتها الثقافية ونقلها للأجيال القادمة. هذه القيم توفر إطاراً مرجعياً للسلوك وتساعد في بناء شخصية متوازنة للأطفال، كما تعزز من التماسك الأسري والشعور بالانتماء للمجتمع والأمة (Shahid et al., 2024).

2.3.6 مؤشرات قياس الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر

لقياس مدى تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر، يتم استخدام مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تغطي مختلف الأبعاد. من أبرز المؤشرات المالية نسبة الدخل إلى خط الفقر، حيث يتم مقارنة دخل الأسرة بخط الفقر المحدد رسمياً لتحديد ما إذا كانت الأسرة فوق أو تحت خط الفقر. الأسر المستدامة يجب أن يكون دخلها أعلى بكثير من خط الفقر بحيث توفر هامش أمان ضد التقلبات الاقتصادية (كردي، 2025).

مؤشر آخر مهم هو معدل الادخار، الذي يقاس بنسبة المدخرات الشهرية إلى الدخل الشهري. الأسر القادرة على ادخار نسبة معقولة من دخلها (عادة 10-20%) تُعتبر أكثر استدامة مالياً. كما يُستخدم مؤشر تنوع مصادر الدخل الذي يقيس عدد مصادر الدخل المختلفة للأسرة ونسبة مساهمة كل مصدر في الدخل الإجمالي (تاج الدين، 2024).

مؤشر الديون إلى الدخل يقيس مستوى المديونية لدى الأسرة بالنسبة لدخلها، حيث أن الأسر التي تتحمل ديوناً تزيد عن 40% من دخلها تُعتبر معرضة لخطر مالي مرتفع وأقل استدامة. كما يُستخدم مؤشر الأصول المملوكة للأسرة، مثل المسكن والمركبات والمدخرات والاستثمارات، حيث أن امتلاك الأصول يعزز من الاستدامة المالية ويوفر حماية ضد الفقر (كردي، 2025).

من المؤشرات الاجتماعية المهمة مؤشر التماسك الأسري، الذي يمكن قياسه من خلال استبيانات تقيس جودة العلاقات بين أفراد الأسرة، ومستوى التواصل بينهم، ومدى رضاهم عن الحياة الأسرية. كما يُستخدم مؤشر

الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والمياه النظيفة والكهرباء، حيث أن الوصول الكامل لهذه الخدمات يُعتبر ضرورياً للاستدامة الاجتماعية. (Perry, 2020)

المؤشرات التعليمية مثل معدل الالتحاق المدرسي للأطفال ومعدل إتمام المراحل التعليمية تُستخدم أيضاً لقياس الاستدامة، حيث أن التعليم الجيد للأطفال يُعتبر استثماراً في الاستدامة طويلة المدى. كما تُستخدم المؤشرات الصحية مثل معدلات سوء التغذية والأمراض المزمنة والوصول إلى الرعاية الصحية (Hamdan Alghamdi & McGregor, 2023).

مؤشر المشاركة المجتمعية يقيس مدى انخراط الأسرة في الأنشطة المجتمعية والتطوعية، وعضويتها في المنظمات المجتمعية، وعلاقاتها الاجتماعية. كما يُستخدم مؤشر التمكين، خاصة تمكين المرأة، من خلال قياس مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية والاقتصادية، واستقلاليتها المالية، ووصولها إلى الموارد والفرص (Osabohien et al., 2025).

2.3.7 الدراسات السابقة المتعلقة بالاستدامة المالية والاجتماعية للأسر

دراسة كردي (2025) إسهاماً مهماً من خلال تحليلها لتأثير بعض المؤشرات المالية في الاستدامة المالية بالتطبيق على عدد من المصارف التجارية العراقية الخاصة. وعلى الرغم من أن الدراسة طُبقت على المصارف وليس على الأسر، إلا أن المفاهيم والمؤشرات التي تناولتها توفر إطاراً نظرياً مفيداً يمكن تطبيقه على مستوى الأسر. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وركزت على مؤشرات مثل السيولة والربحية والملاءة المالية كمحددات للاستدامة المالية. توصلت الدراسة إلى أن الاستدامة المالية تتحقق عندما يكون هناك توازن بين توليد الإيرادات والسيطرة على المصروفات، مع وجود احتياطات كافية لمواجهة المخاطر المحتملة. هذه النتائج يمكن إسقاطها على مستوى الأسر، حيث أن الاستدامة المالية للأسرة تتطلب أيضاً توازناً بين الدخل والإنفاق، مع القدرة على الادخار وبناء احتياطات للطوارئ. أوصت الدراسة بضرورة تطوير أنظمة مراقبة دورية للمؤشرات المالية واتخاذ إجراءات تصحيحية فورية عند ظهور مؤشرات على الضعف المالي، وهو ما ينطبق أيضاً على الأسر التي تحتاج إلى متابعة مستمرة لأوضاعها المالية.

من جانب آخر، قدمت دراسة تاج الدين (2024) رؤية شاملة حول الاستدامة المالية وفرضية العجز المزدوج من خلال دراسة تحليلية نظرية. ركزت الدراسة على العلاقة بين الاستدامة المالية والتوازنات الاقتصادية الكلية، وخلصت إلى أن الاستدامة المالية على المستوى الكلي تتطلب قدرة الكيان على الاستمرار في الوفاء بالتزاماته دون الحاجة إلى إجراءات تصحيحية حادة قد تؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي. هذا المفهوم ينطبق بشكل مباشر على الأسر، حيث أن الاستدامة المالية للأسرة تعني قدرتها على الوفاء باحتياجاتها والتزاماتها المالية بشكل مستمر دون اللجوء إلى حلول قصيرة المدى قد تضر بها على المدى البعيد مثل الاستدانة المفرطة أو بيع الأصول الإنتاجية. أكدت الدراسة على أهمية التخطيط طويل المدى والإدارة الحكيمة للموارد المالية، وهي مبادئ أساسية لتحقيق الاستدامة المالية على مستوى الأسر أيضاً. كما أشارت الدراسة إلى أن الصدمات الخارجية يمكن أن تهدد الاستدامة المالية حتى للكيانات التي تتمتع بأساس مالي قوي، مما يؤكد أهمية بناء احتياطات ووسائل أمان كافية لمواجهة هذه الصدمات.

على الصعيد الاجتماعي، قدمت دراسة الصبيحي (2025) تحليلاً معمقاً للأسر المنتجة في المجتمع السعودي بين الإنجازات والتحديات في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي لفحص واقع الأسر المنتجة في المملكة، والتحديات التي تواجهها، والفرص المتاحة أمامها في ظل رؤية 2030. أظهرت النتائج أن الأسر المنتجة في السعودية حققت إنجازات ملموسة في تحسين أوضاعها المالية والاجتماعية، حيث ارتفع عدد الأسر المنتجة المسجلة رسمياً بنسبة 45% خلال السنوات الخمس الماضية، وزادت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ. كما أن الأسر المنتجة ساهمت في تمكين المرأة اقتصادياً، حيث تشكل النساء 78% من العاملين في مشاريع الأسر المنتجة. لكن الدراسة كشفت أيضاً عن تحديات كبيرة تواجه هذه الأسر، أبرزها صعوبة التسويق والوصول إلى الأسواق، ومحدودية التمويل المتاح، والافتقار إلى المهارات الإدارية والتسويقية، والمنافسة من المنتجات المستوردة. أوصت الدراسة بضرورة توفير منصات تسويقية متخصصة للأسر المنتجة، وتطوير برامج تدريبية متخصصة في إدارة المشاريع الصغيرة والتسويق الإلكتروني، وتوفير تمويل ميسر ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتشجيع الجهات الحكومية والخاصة على شراء منتجات الأسر المنتجة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية.

من المنظور الدولي، قدمت دراسة Hamdan Alghamdi و (2023) McGregor مساهمة قيمة من خلال بحثها حول الثقافة المالية الأسرية والتنمية الوطنية من منظور الأسرة كمؤسسة اجتماعية. استخدمت الدراسة إطاراً نظرياً شاملاً يربط بين الثقافة المالية على مستوى الأسرة والتنمية على المستوى الوطني، منطلقاً من فرضية أن الأسر المثقفة مالياً تساهم بشكل أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. خلصت الدراسة إلى أن الثقافة المالية الأسرية تمثل أساساً حاسماً لتحقيق الاستدامة المالية، حيث أن الأسر التي تتمتع بمستويات أعلى من الوعي المالي تكون أكثر قدرة على إدارة مواردها بكفاءة، واتخاذ قرارات مالية حكيمة، والتخطيط للمستقبل، وتجنب الوقوع في الديون المفرطة. كما وجدت الدراسة أن الثقافة المالية تنتقل من جيل إلى جيل داخل الأسرة، مما يعني أن الاستثمار في تحسين الثقافة المالية للجيل الحالي سيكون له تأثير إيجابي على الأجيال القادمة. أوصت الدراسة بضرورة إدراج التنقيف المالي ضمن المناهج التعليمية في المدارس، وتطوير برامج توعية مالية موجهة للأسر، وإنشاء مراكز استشارات مالية مجانية تساعد الأسر على إدارة مواردها بشكل أفضل.

أخيراً، قدمت دراسة Osabohien وزملائه (2025) تحليلاً مهماً للشمول المالي واستدامة الأعمال الأسرية وتأثيرها على سبل عيش الأسر. طبقت الدراسة على عينة واسعة من الأسر في عدة دول أفريقية، واستخدمت نماذج قياسية متقدمة لتحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستدامة. توصلت الدراسة إلى أن الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية يعزز بشكل كبير من استدامة الأعمال الأسرية ويحسن من سبل عيش الأسر. فالأسر التي لديها حسابات بنكية وإمكانية الوصول إلى الائتمان والتأمين والادخار الرسمي كانت أكثر قدرة على الاستثمار في مشاريعها، وإدارة المخاطر المالية، وتحقيق دخل مستدام. وجدت الدراسة أن كل زيادة بمقدار 10% في مستوى الشمول المالي ترتبط بزيادة بنسبة 7.3% في احتمالية بقاء الأعمال الأسرية وازدهارها على المدى الطويل. كما كشفت الدراسة عن أن النساء اللواتي يتمتعن بوصول مستقل إلى الخدمات المالية يكن أكثر قدرة على تمكين أسرهن اقتصادياً واجتماعياً. أوصت الدراسة بضرورة توسيع نطاق الشمول المالي ليشمل الفئات المهمشة والمناطق النائية، وتطوير منتجات مالية مبتكرة تلبي احتياجات الأسر ذات الدخل المحدود، وتبسيط إجراءات الوصول إلى الخدمات المالية، وتعزيز الثقافة المالية لتمكين الأسر من الاستفادة الفعالة من الخدمات المالية المتاحة.

2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

إن العلاقة بين تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة وتحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية لهذه الأسر تمثل علاقة سببية مباشرة ومتعددة الأبعاد. فالمشاريع التطويرية بأبعادها الأربعة (الاقتصادي، الاجتماعي، الإداري/المؤسسي، والتنموي) تمثل المدخلات والعمليات التي من خلالها يمكن تحقيق المخرج المتمثل في الاستدامة المالية والاجتماعية. هذه العلاقة ليست خطية بسيطة، بل هي علاقة معقدة تتضمن تفاعلات متبادلة وتأثيرات مباشرة وغير مباشرة بين مختلف أبعاد المتغيرين. (Gallien et al., 2024)

من المنظور الاقتصادي، يساهم البعد الاقتصادي لمشاريع الدعم في تحقيق الاستدامة المالية من خلال توفير مصادر دخل مستقرة ومتنوعة للأسر المستفيدة. فعندما يتم تمكين الأسرة من إنشاء مشروع صغير أو متناهي الصغر، أو عندما يتم تدريب أفرادها على مهارات مهنية تؤهلهم لدخول سوق العمل، فإن ذلك يترجم مباشرة إلى زيادة في الدخل وتحسن في القدرة الشرائية والادخارية للأسرة. هذا التحسن في الوضع المالي يمكن الأسرة من تلبية احتياجاتها الأساسية، وبناء مدخرات للطوارئ، والاستثمار في التعليم والصحة، وتحقيق الأمن الاقتصادي على المدى الطويل (الغامدي، 2022).

لكن العلاقة لا تقتصر على البعد المالي فقط، بل تمتد لتشمل البعد الاجتماعي للاستدامة. فالمشاريع التطويرية التي تتبنى نهجاً شاملاً يهتم بالبعد الاجتماعي إلى جانب البعد الاقتصادي تساهم في تعزيز التماسك الأسري وتحسين المكانة الاجتماعية للأسرة المستفيدة. فعندما ينجح أفراد الأسرة في مشروعهم ويصبحون منتجين ومساهمين في الاقتصاد بدلاً من كونهم متلقين للمساعدات، فإن ذلك يعزز من ثقتهم بأنفسهم ويحسن من نظرة المجتمع لهم، مما يعزز من الاستدامة الاجتماعية (الشمري، 2020).

البعد الإداري والمؤسسي للمشاريع التطويرية يلعب دوراً محورياً في ضمان فاعلية العلاقة بين المتغيرين. فالمشاريع التي تُدار بكفاءة وشفافية ومهنية عالية، والتي تعتمد على معايير الحوكمة الرشيدة وأنظمة المتابعة والتقييم الدقيقة، تكون أكثر قدرة على تحقيق أهدافها في تمكين الأسر وتحقيق الاستدامة. فالحوكمة الجيدة

تضمن وصول الموارد إلى المستحقين الفعليين، وتوزيعها بعدالة، واستخدامها بكفاءة، ومتابعة نتائجها بدقة، مما يزيد من احتمالية تحقيق الاستدامة المنشودة. (Sawmar & Mohammad, 2019)

أما البعد التنموي فيمثل الإطار الشامل الذي يربط بين جميع الأبعاد ويضعها في سياق أوسع يستهدف التنمية المستدامة الشاملة. المشاريع التي تتبنى رؤية تنموية شاملة تركز ليس فقط على تحسين الوضع الحالي للأسر، بل على بناء قدراتها على المدى الطويل وضمان انتقال المنافع إلى الأجيال القادمة. هذا المنظور التنموي يعزز من العلاقة بين المشاريع التطويرية والاستدامة، حيث يجعل الاستدامة هدفاً أساسياً وليس مجرد نتيجة ثانوية. (Harahap et al., 2023)

الدراسات السابقة أكدت على قوة هذه العلاقة وتعددية أبعادها. فدراسة الغامدي (2022) أثبتت أن برامج التمكين الاقتصادي القائمة على الزكاة نجحت في تحسين الأوضاع المالية لـ 68% من الأسر المستفيدة خلال سنتين. ودراسة الشمري (2020) أظهرت أن متوسط الدخل الشهري للأسر المستفيدة ارتفع بنسبة 73% بعد ثلاث سنوات من المشاركة في البرامج التطويرية. كما أن دراسة Rasool (2020) وجدت أن 72% من الأسر التي شاركت في برامج التمكين الاقتصادي استطاعت الخروج من دائرة الفقر المدقع خلال ثلاث سنوات.

لكن هذه العلاقة ليست حتمية أو تلقائية، بل تتأثر بعدة عوامل وسيطة ومعدلة قد تقوي أو تضعف من قوة العلاقة. من هذه العوامل جودة التصميم والتنفيذ للمشاريع التطويرية، حيث أن المشاريع المصممة بعناية والمنفذة بمهنية تكون أكثر قدرة على تحقيق الاستدامة. كما أن خصائص الأسر المستفيدة نفسها مثل مستوى التعليم والمهارات والدافعية تؤثر في قدرة الأسرة على الاستفادة من المشاريع وتحقيق الاستدامة (الخطيب والمالكي، 2021).

البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة تلعب أيضاً دوراً مهماً في تعديل قوة هذه العلاقة. فالأسر التي تعمل في بيئة اقتصادية نشطة وسوق مفتوح تكون أكثر قدرة على تحقيق النجاح والاستدامة مقارنة بالأسر في بيئات اقتصادية راكدة. كما أن البيئة الاجتماعية الداعمة التي تشجع ريادة الأعمال وتحترم العمل المنتج تعزز من فرص نجاح المشاريع واستدامتها (حسين وعبدالوهاب، 2021).

مدة ونوعية المتابعة والدعم المستمر تمثل عاملاً آخر مهماً. فالدراسات أثبتت أن المشاريع التي حظيت بمتابعة دورية ودعم فني مستمر كانت أكثر نجاحاً واستدامة بنسبة 45% مقارنة بالمشاريع التي لم تحظ بهذا الدعم. هذا يؤكد أن العلاقة بين المشاريع التطويرية والاستدامة ليست علاقة آنية تنتهي بإنشاء المشروع، بل هي علاقة مستمرة تتطلب دعماً ومتابعة طويلة المدى (الغامدي، 2022).

من المنظور النظري، يمكن تفسير هذه العلاقة من خلال عدة نظريات. نظرية رأس المال البشري تفسر كيف أن الاستثمار في تعليم وتدريب أفراد الأسر يعزز من قدرتهم الإنتاجية ويزيد من دخلهم، وبالتالي يحقق الاستدامة المالية. نظرية رأس المال الاجتماعي تفسر كيف أن بناء شبكات اجتماعية داعمة وتعزيز العلاقات المجتمعية يساهم في تحقيق الاستدامة الاجتماعية. نظرية التمكين تركز على أهمية منح الأسر السلطة والموارد والقدرات اللازمة لاتخاذ السيطرة على حياتهم وتحقيق أهدافهم بشكل مستقل (Osabohien et al., 2025).

نظرية القدرات لأمارتيا سن توفر إطاراً شاملاً لفهم هذه العلاقة، حيث ترى أن التنمية الحقيقية لا تقاس بالدخل فقط، بل بتوسيع القدرات والخيارات المتاحة للأفراد. من هذا المنظور، فإن المشاريع التطويرية تساهم في تحقيق الاستدامة ليس فقط من خلال زيادة الدخل، بل من خلال توسيع قدرات الأسر وخياراتهم في مختلف جوانب الحياة، مما يمكنهم من عيش حياة يقدّرونها ويختارونها بأنفسهم (Shahid et al., 2024).

أخيراً، من المهم الإشارة إلى أن العلاقة بين المتغيرين قد تكون أيضاً علاقة دائرية أو متبادلة. فكما أن المشاريع التطويرية تساهم في تحقيق الاستدامة، فإن تحقيق مستوى معين من الاستدامة يمكن الأسر من الاستثمار في تطوير مشاريعها بشكل أكبر، مما يخلق دائرة إيجابية من النمو والتطور المستمر. هذه الدائرية في العلاقة تؤكد على أهمية النظر إلى الاستدامة كعملية ديناميكية مستمرة وليس كحالة ثابتة يتم الوصول إليها مرة واحدة (Hamdan Alghamdi & McGregor, 2023).

2.5. الخاتمة

لقد سعى هذا الإطار النظري إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة حول متغيرات الدراسة الأساسية: تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة كمتغير مستقل، والاستدامة المالية والاجتماعية للأسر كمتغير تابع، والعلاقة المعقدة والمتعددة الأبعاد بينهما. من خلال الاستعراض النظري والتحليل المعمق للأدبيات والدراسات السابقة، تبين أن موضوع تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة يمثل نقلة نوعية في فلسفة العمل الزكوي، حيث ينتقل من نموذج المساعدات الإغاثية المؤقتة إلى نموذج التمكين والتنمية المستدامة الذي يستهدف إحداث تغيير جذري ودائم في حياة الأسر المستفيدة.

أظهر التحليل النظري أن المشاريع التطويرية الفاعلة هي تلك التي تتبنى منهجاً شاملاً ومتوازناً يغطي أربعة أبعاد أساسية: البعد الاقتصادي الذي يركز على التمكين المالي وخلق مصادر دخل مستدامة، والبعد الاجتماعي الذي يهتم بتحسين المكانة الاجتماعية للأسر وتعزيز تماسكها، والبعد الإداري والمؤسسي الذي يضمن الكفاءة والشفافية في إدارة المشاريع، والبعد التنموي الذي يضع المشاريع في إطار تنموي أوسع يستهدف التنمية المستدامة الشاملة. هذه الأبعاد الأربعة متكاملة ومتشابكة، وإهمال أي بعد منها قد يضعف من فاعلية المشاريع وقدرتها على تحقيق الاستدامة المنشودة.

من جهة أخرى، أوضح الإطار النظري أن مفهوم الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر يتجاوز مجرد توفير الدخل الكافي ليشمل منظومة متكاملة من القدرات والموارد والعلاقات التي تمكن الأسرة من الحفاظ على مستوى معيشي لائق، والتعامل مع الصدمات والأزمات، والتخطيط للمستقبل، والمساهمة الفاعلة في المجتمع. الاستدامة المالية تتطلب استقرار الدخل وكفايته وتنوع مصادره، إلى جانب القدرة على الادخار والإدارة المالية الحكيمة. أما الاستدامة الاجتماعية فتتطلب التماسك الأسري، والصحة الجيدة، والتعليم المناسب، والمشاركة المجتمعية، والسكن اللائق، وتمكين جميع أفراد الأسرة وخاصة المرأة.

أكدت الدراسات السابقة التي تم استعراضها على وجود علاقة إيجابية قوية بين تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة وتحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية لهذه الأسر. فالمشاريع التي تم تصميمها بعناية وتنفيذها بمهنية وتمت متابعتها بشكل دوري حققت نتائج ملموسة في تحسين الأوضاع المالية والاجتماعية

للأسر المستفيدة، حيث تمكنت نسب كبيرة من هذه الأسر من تحقيق دخل مستقر والخروج من دائرة الفقر. لكن هذه العلاقة ليست حتمية، بل تتأثر بعدة عوامل منها جودة التصميم والتنفيذ، وخصائص الأسر المستفيدة، والبيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة، ومدة ونوعية الدعم والمتابعة المقدمة.

في السياق السعودي، تكتسب هذه الموضوعات أهمية خاصة في ظل رؤية المملكة 2030 التي تسعى إلى بناء مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر، وتركز على تمكين المواطنين وتعزيز القطاع غير الربحي وتحقيق التنمية المستدامة. مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة تمثل أحد الروافد المهمة لتحقيق هذه الأهداف، حيث تساهم في خلق فرص عمل، وتمكين المرأة، ودعم ريادة الأعمال، وتقليل الاعتماد على الدعم الحكومي المباشر، وبناء مجتمع منتج ومستدام.

إن فهم العلاقة بين المتغيرين وطبيعة كل متغير على حدة يوفر أساساً نظرياً متيناً للدراسة الميدانية التي ستختبر هذه العلاقة في الواقع العملي وتقيس مدى تأثير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بأبعادها المختلفة على تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية لهذه الأسر في المملكة العربية السعودية. كما أن هذا الإطار النظري يوفر مؤشرات ومعايير يمكن استخدامها في قياس المتغيرات وتقييم مدى النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة.

أخيراً، يؤكد هذا الإطار النظري على أن نجاح مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة في تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية يتطلب تضافر جهود متعددة الأطراف، وتبني منهجيات شاملة ومتوازنة، والالتزام بمعايير الجودة والمهنية في جميع مراحل المشروع، والتركيز على بناء القدرات الذاتية للأسر المستفيدة بدلاً من خلق اعتماد دائم على الدعم الخارجي. كما يؤكد على أهمية النظر إلى الاستدامة كعملية مستمرة وليس كحالة نهائية، وضرورة المتابعة والتقييم المستمر والتطوير الدائم للبرامج والمشاريع بناءً على الدروس المستفادة والتغذية الراجعة من المستفيدين أنفسهم.

قائمة المراجع

الغامدي، منى بنت عبد الله. (2022). الزكاة كأداة للتمكين الاقتصادي للأسر محدودة الدخل في المملكة العربية السعودية. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 30(4)، 211-240. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1304258>

الشمري، عبد العزيز بن علي. (2020). أثر برامج الزكاة في تحسين المستوى المعيشي للأسر المستفيدة: دراسة تطبيقية على الهيئة العامة للزكاة والدخل بالسعودية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1096211>

الشمري، عبد العزيز بن علي. (2020). أثر برامج الزكاة في تحسين المستوى المعيشي للأسر المستفيدة: دراسة تطبيقية على الهيئة العامة للزكاة والدخل بالسعودية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1096211>

كردي، إبراهيم علي. (2025). تأثير بعض المؤشرات المالية في الاستدامة المالية: دراسة تطبيقية لعدد من المصارف التجارية العراقية الخاصة. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج21، ع69،

201 - 214. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1579612>

الصبيحي، إبراهيم بن محمد. (2025). الأسر المنتجة في المجتمع السعودي بين الإنجازات والتحديات في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030: دراسة تحليلية. مجلة الخدمة الاجتماعية، ع84، ج1،

199 - 231. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1608914>

الكاتب، صفاء محمد عبدالمعطي. (2022). دور التأمين الأصغر في دعم المشروعات الصغيرة. مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع70، 23 - 34. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1320181>

الخطيب، نهى عبدالمحسن علي، و المالكي، ولاء يحيى جابر. (2021). المشروعات الصغيرة القائمة على الفنون التشكيلية وأثرها على الكفاءة الإنتاجية للأسر المنتجة في منطقة جازان. مجلة القراءة والمعرفة، ع234، 165 - 198. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1125670>

حسين، فيحياء حسن، و عبدالوهاب، عبدالرحمن. (2021). دور المشروعات النسوية في التنمية الريفية في السودان. مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية، ع5، 7 - 42. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1165480>

تاج الدين، هبة الله محمد عامر. (2024). الاستدامة المالية وفرضية العجز المزدوج: دراسة تحليلية نظرية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج15، ع4، 1103 - 1128. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1551447>

جاسم، أحمد عبدالكريم، و إبراهيم، مصطفى أمجد. (2023). حوكمة النفقات العامة والاستدامة المالية: دراسة تحليلية في العراق للمدة "2021-2015". مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج19، ع61، 466 - 482. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1378067>

الزبيدي، حيدر حمودي علي، و نعيم، محمد عبدالسادة. (2022). أبعاد المالية السلوكية في الاستدامة المالية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج18، ع3، 745 - 766. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1403071>

كردي، إبراهيم على. (2025). تأثير بعض المؤشرات المالية في الاستدامة المالية: دراسة تطبيقية لعدد من المصارف التجارية العراقية الخاصة. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج21، ع69، 201 - 214. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1579612>

Hamdan Alghamdi, A. K., & McGregor, S. L. (2023). Family financial literacy and national development: A family social institution perspective. *International Journal of Home Economics*, 16(2), 97-108.

Osabohien, R., Mabinuori, O., Uche, E., Obiekwe, C. J., Badmu, D. A., Adekunle, K. J., ... & Adeleke, O. K. (2025). Financial inclusion and the sustainability of family businesses: Impacts on household livelihoods. *Journal of Ecohumanism*, 4(1).

Machado, L., Bilo, C., & Beazley, R. (2018). The Role of Zakat in the Provision of Social Protection: A Comparison between Jordan, Palestine and Sudan. International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG). Retrieved from

<https://repositorio.ipea.gov.br/bitstreams/73227401-2985-452b-ad98-bb309e84c6dd/download>

- Sawmar, N. M., & Mohammad, M. O. (2019). Governance of Formal Zakat Institution in Saudi Arabia: Issues and Challenges to Improving Zakat Payers' Compliance. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 10(4), 487–503. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/342428900_Governance_of_Formal_Zakat_institution_in_Saudi_Arabia
- Rasool, M. (2020). Enhancing Household Well-being through Zakat Assistance: Evidence from Selangor, Malaysia. *International Journal of Zakat and Philanthropy Research*, 2(3), 44–60. Retrieved from <https://ijazbaznas.com/index.php/journal/article/download/213/86>
- Alqahtani, A., & Hamdan, A. (2024). Zakah as a Social Responsibility for Small and Medium Enterprises in Saudi Arabia. *International Journal of Social Science Research and Review*, 4(2), 55–71. Retrieved from <https://srrjournals.com/ijssrr/sites/default/files/IJSRR-2024-0022.pdf>
- Gallien, M., Hassan, A., & Latif, R. (2024). Zakat, Non-State Welfare Provision and Redistribution in Times of Crisis: Evidence from the Covid-19 Pandemic. *Studies in Comparative International Development*, 59(3), 245–268. <https://doi.org/10.1007/s12116-024-09447-x>
- Akotia, J., & Awuzie, B. (2025). Evaluating social sustainability factor prioritisation in sustainable urban regeneration projects: The case of UK construction industry. *Construction Economics and Building*, 25(1), 4-24.
- Shahid, M., Sulub, Y. A., Mohtesham, M. M. J., & Abdullah, M. (2024). Analyzing the commonalities between Islamic social finance and sustainable development goals. *International Journal of Ethics and Systems*, 40(2), 381-394.
- Perry, W. (2020). Social sustainability and the argan boom as green development in Morocco. *World Development Perspectives*, 20, 100238.
- Enciso-Alfaro, S. Y., & García-Sánchez, I. M. (2023). Corporate governance and environmental sustainability: Addressing the dual theme from a bibliometric approach. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 30(3), 1025-1041.
- Harahap, B., Risfandy, T., & Futri, I. N. (2023). Islamic law, Islamic finance, and sustainable development goals: A systematic literature review. *Sustainability*, 15(8), 6626.

McConkey, R., Allen, S., Mlambo, C., Kambarami, P., & Martin, K. (2024). Creating family-centred support for children with developmental disabilities in Africa: Examples of local community interventions. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, 21(7), 925

Friesen, A., Mihai, A., Butera, G., Horn, E., Palmer, S., & Lieber, J. (2020). Using family projects to promote meaningful home–school partnerships in inclusive preschool classrooms. *Young Exceptional Children*, 23(2), 87-99.